



مجلس الأمة الأردنية

الجلسة الأربعون من السابعة

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الرابعة والعشرون

المنعقدة يوم الاثنين ٥ محرم ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٨/١٢/٤ م

(الجلد ١)

(العدد ٢٤)

مذكرة الأعمال

صفحة

٣

٣

٣

٤

٤

٤

موافقة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات

١ - كتاب اجازة مقدم من معالي العضو عبدالله الريماوي

ب - كتاب معلرة مقدم من سعادة العضو جودت السبول

ج - كتاب معلرة مقدم من سعادة العضو عطا الله الكباريتي

د - كتاب معلرة مقدم من سعادة العضو جمعة حماد

هكذا من الأصل

٣ - تلاوة الاوراق الواردة :

- ١ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم خ/١٣٣٨٤/٧ تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ احيل الى المتضمن احالة مشروع القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .
- ٤ - مقررات اللجنة المالية والادارية :
- أ - متابعة النظر بقرار اللجنة المالية رقم (٤) وملحقه المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١ بشأن مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ (اعتباراً من المادة التاسعة)
- ٦ - مقررات اللجنة الاجتماعية التربوية :
- أ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/٢٧ حول انتخاب معالي السيد محمد الفرحان عبيدات رئيساً للجنة .
- ٦ ب - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/٢٣ بشأن مشروع قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني لسنة ١٩٧٨ .
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

الزراعة

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس

التصايب قانوني، اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة عل جدول اعمال

اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع

تصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من

تلاوته .

السيد الامين العام

٢ (تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - كتاب اجازة مقدم من معالي العضو

السيد عبدالله الريماوي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو الموافقة علي اجازتي اليوم لعدم تمكني

من حضور الجلسة

واقبالوا فائق الاحترام

العضو

عبدالله الريماوي

اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ٩٧٨/١٢/٤ برئاسة دولة السيد احمد التوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري . وبحضور امين عام المجلس السيد بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السيد عبدالله الريماوي وتغيب من الاعضاء معتزلاً السادة : جودت السبول ، عطالله الكباريتي وجمعة حماد .

وحضر من الحكومة .

١ - معالي السيد احمد الطروانة وزير العدل

٢ - معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل

٣ - معالي السيد مروان القاسم وزير التكوين

٤ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية

٥ - معالي السيد عبدالرؤف الروابدة وزير الصحة

٦ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون

البلدية والقروية

٧ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة

والشباب

٨ - معالي السيد محمد الدياس وزير المالية

٩ - معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل

١٠ - معالي السيد حكمت الساكت وزير

هكذا من الاعمال

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

ب- كتاب معذرة مقدم من سعادة العضو
السيد جودت السبول .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
لأسباب اضطرارية اعتذر عن حضور
جلسة اليوم .

واقبلوا فائق الاحترام .

١٩٧٨/١٢/٤

العضو
جودت السبول

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع

موافقون .

السيد الامين

ج- كتاب معذرة مقدم من سعادة العضو
السيد عطالله الكباريتي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
لأسباب اضطرارية اعتذر عن حضور جلسة
اليوم .

واقبلوا فائق الاحترام .

١٩٧٨/١٢/٤

العضو
عطالله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المعذرة ؟

الجميع

موافقون .

السيد الامين العام .

د- كتاب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد جمعة حماد
السيد امين عام المجلس الوطني الاستشاري المحترم
الموضوع : اعتذار سعادة الاستاذ جمعه حماد
عن حضور جلسة المجلس يوم الاثنين الموافق
٧٨/١٢/٤ .

بعد التحية :

ارجو احاطتكم علماً بأن سعادة الاستاذ
جمعه حماد سوف لن يتمكن من حضور الجلسة
المشار اليها ، بسبب وعكة صحية مفاجئة المت به .
واقبلوا الاحترام .

مدير مكتب

الاستاذ جمعة حماد

احمد حمو

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المعذرة ؟

الجميع

موافقون .

السيد الامين العام

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء
رقم خ/١٣٣٨٤/٧ تاريخ ٩٧٨/١١/٢٥ المتضمن
إحالة مشروع القانون المعدل لقانون الخدمات
البريدية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل إحالة
الى اللجنة المختصة .

السيد الامين العام .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ .

ابعث لدولتكم طياً بـ (١٠٠) نسخة
من مشروع قانون معدل لقانون الخدمات البريدية
المنوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة
له . وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لأبداء
المشورة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون الخدمات البريدية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون
الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٨) . ويقرأ
مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ المشار
اليه فيما يلي بالقانون ، الاصلي كقانون
واحد ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة
الفقرة (ج) بالنص التالي اليها :-

(ج - تأدية اي خدمات نيابة عن اي وزارة او دائرة
اوسطة او مؤسسة عامة او خاصة بقرار من مجلس
الوزراء لقاء العمولة وبالشروط التي يتم الاتفاق
عليها مع الوزارة) .

المادة ٣ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصلي
باعتماد ماورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب)
بالنص التالي اليها :-

(ب - ولايجوز صنع واستيراد اي اجهزة او مواد
او معدلات تتعلق بالخدمات البريدية والطوايع او
استعمالها الا بموافقة خطية مسبقة من الوزارة وبالشروط
التي تحددها) .

المادة ٤ - تعدل المادة السادسة من القانون الاصلي
باعتماد ماورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب)
بالنص التالي اليها :-

ب - تستثنى من الاجور والرسوم والاثمان
المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة
المراسلات التالية فقط :-

١ - المراسلات الرسمية الداخلية للمؤسسات
الحكومية باستثناء مراسلاتها بالبريد المسجل
٢ - مراسلات الوزارة خارج المملكة في الحالات
المنصوص عليها في الاتفاقات البريدية الدولية .
٣ - المراسلات المتعلقة بالكتابات والمطبوعات
البارزة الخاصة بالكهوفين .

٤ - المراسلات المعنونة من والى اسرى الحرب .

الاسباب الموجبة

مشروع القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية

١ - يهدف التعديل المقترح ادخاله على المادة (٣)
من القانون الى تطوير الخدمات البريدية بحيث
يصبح بالامكان تطبيق نظام تسديد التكاليف المالية
وهي الضرائب والرسوم واثمان او اجور الخدمات
التي تقدمها المؤسسة الأهلية وخاصة كالماء والكهرباء
عن طريق مكاتب البريد . وهو نظام معمول به
في الدول المتقدمة وينطوي على تسهيل تسديد تلك
التكاليف والاثمان والاجور على المواطنين وتوفير
الوقت والجهد الكبيرين اللذين يضطرون ليلهما
في الوقت الحاضر بالأضالة الى تمكين الجهات المختصة
من تحصيل حقوقها بطريقة سهلة وسريعة
واقصادية .

هكذا من الأشهر

٢ - وأما التعديل المقترح ادخاله على المادة (٥) من القانون فإنه يرمي الى وضع حد لاقدام بعض الشركات التجارية على استيراد اجهزة ومواد ومعدات لها مساس مباشر بالخدمات البريدية واستعمالها دون اي قيود تذكر في الوقت الحاضر وتنظيم تلك العمليات عن طريق اخضاعها لموافقة مسبقة من وزارة المواصلات التي تعددها .

٣ - وفيما يتعلق بالتعديل الذي ادخل على المادة السادسة من القانون فإنه يعود الى ان الاعفاءات المقررة في الوقت الحاضر من الطوائف والرسوم البريدية بما في ذلك الاعفاءات التي يتمتع بها عدد كبير من النقابات المهنية بموجب قوانينها قد ألقت اعباءا كبيرة على عاهل وزارة المواصلات .

بالاضافة الى النفقات الباهظة التي تتكبدها من جراء تلك الاعفاءات وتوجد من قدرتها على تطوير وتنمية الخدمات التي تقدمها . فقامت الوزارة بدراسة الموضوع من جميع جوانبه وتبين لها ان الضرورة تقتضي باعادة النظر في تلك الاعفاءات بشكل جذري وبما يتواءم مع الاتفاقات البريدية العربية والدولية . فكان هذا التعديل المقترح .

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية لم يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

موافقون .

السيد الامين العام

٤ - قرار اللجنة الاجتماعية والتربوية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/٢٧ حول انتخاب معالي السيد محمد الفرحان العبيدات رئيساً للجنة .



السيد الامين العام

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والتربوية يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/١١/٢٧ وينصاب قانوني بحضور مقرر اللجنة السيد انعام المفتي وحضور الاعضاء اصحاب المعالي والسعادة السادة محمد الفرحان العبيدات . د. كارلوس ديمس . د. محمد احمد ربيع . د. موفق الفواز . محمد يونس الغزة ، محمد خليل خطاب . والسيدة وداد بولص ، وبيب استقالة معالي رئيس اللجنة الدكتور اسحق الفرحان . قررت اللجنة انتخاب معالي السيد محمد الفرحان العبيدات رئيساً لها كما قررت اللجنة الغالب من المجلس الكريم ترشيح عضو جديد بدلاً من العضو المستقيل .

اللجنة الاجتماعية والتربوية .

السيد الامين العام

٥ - متابعة النظر بقرار اللجنة المالية رقم رقم (٤) وملحقه المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١ بشأن مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ (اعتباراً من المادة التاسعة) .

المقرر

معالي السيد محمد الفرحان العبيدات

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية والادارية صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/١٠/٣٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والعطوفة السادة مقرر اللجنة محمد الفرحان عبيدات عبدالوهاب المجالي - عيد المجيد حجازي - محمد علي بدير - ممدوح الصرايره - ونعيم التل - ووليد عصفور .

ونظرت في مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ لمحال عليها من المجلس الكريم كما اجتمعت مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٨/١١/١ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم والاعضاء ، كما حضر الجلسة دولة رئيس المجلس الوطني ومعالي وزير الشؤون البلدية والقرية ومساعد وكيل الوزارة وبتتية البحث والدراسات لجميع مواد المشروع المذكور وبعد شطب النصوص المكررة فيه قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بعد الحلف والتعديل وبالنص المرفق .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية والادارية

مصدق الامين العام

ملحق للقرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١

اجتمعت اللجنة المالية والادارية الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٧٨/١١/١٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة مقرر

اللجنة محمد الفرحان العبيدات وعيد المجيد حجازي وممدوح الصرايره ومحمد علي بدير ، وتغيب عن الجلسة السيدين عبدالوهاب المجالي ووليد عصفور وقررت التوصية بمايلي : -

١ - حذف العبارة التالية من المادة (٣) (تدفع حصة الرخص الى آخر المادة ... والاستعاضة عنها بمايلي :
(وتوزع هذه الرخص على القرى التي ليس بها مجالس بلدية او قروية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير) .

٢ - ورد خطأ مطبعي في البند (٦) من الجدول في قيم رسوم الفئة الاولى والثانية : والصحيح هو كما كان عليه سابقاً في الجدول الوارد من الحكومة .

٣ - اضافة عبارة (بنفس المدينة او القرية) على الفقرة (٥) وبآخرها من البند (٢) من الرقم (٩) من الجدول . كما تضاف نفس العبارة على آخر البند (ج) من البند (٢) من عنوان النقل البري .

٥ - اضافة حرف (لا) بعد كلمة المساحة في البند (ج) من رقم (٢) من عنوان الصناعة اليدوية والصناعة الخفيفة .

٦ - (سقوط بعض الكلمات طباعياً من بعض البنود يرجى اعتبارها كما وردت في الجدول سابقاً) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على هذا القرار .
مصدق الامين العام
اللجنة المالية
عذنان يعيون

هذا من الأصل

دولة رئيس المجلس

علي بك البشير

السيد علي البشير

قبل الانتقال لقانون رخص المهن . هناك نقطة عامة صحيح ان هذا المجلس ليس له صفة تمثيلية، أي أنه منتخب من قبل الناس، ولكنه جاء بتوجيه من جلالة الملك ، وكما اريد له أن يتنقل تطلعات المواطن وحس المواطن. ومن هنا نتقل الى النقطة التي هي مدار الحديث بين الناس. وقبل اسبوع على وجه التحديد أي قبل اسبوع . جميع اعضاء هذا المجلس نادينا بحرية الصحافة وقلنا ان الصحافة هي السطة الرابعة وقبل اسبوع صدر قرار بتعطيل صحيفة الرأي لمدة ثلاثة ايام . كما سمعنا اريد التساؤل والاسيضاح لكي للثوم الدفاع عن وجهة نظر الحكومة فيما اذا كانت هي لصالح العام . فلما سمعنا انها كانت بدافع هناك زيادات للموظفين . وباعتقادي ومع احترامي لهذا الاجتهاد الذي بني عليه هذا القرار . ولكنه وبرأيي المتواضع أنه كان الافضل إيجابية لوصدر إيضاح أو أي أمر آخر فيكون الرد أكثر إيجابية وأفضل وذلك رداً على التساؤلات الحالية بصدر مثل هذا القرار . وأقول ليس على سبيل المقارنة ولا على سبيل الالتزام .

دولة رئيس المجلس

نحن مقيدون بجدول الأعمال باعلي بك ما هو الموضوع ؟

السيد علي البشير

النقطة هذه فقط حول هذا التساؤل

دولة رئيس المجلس

طيب .

السيد علي البشير

فأنا أقول حتى الدول أو الحكومات التي اقامت الصحف وجعلت فيها صحيفتين ينشر فيها مثل هذه المواضيع ويكون هناك رد أو إيضاح وحتى أنا وعلى سبيل المثال كنت في إحدى حكومات الدول العربية ونشر فيها مثل هذه المواضيع في الصحف ولم تعطى بل نشر فقط نفي وإيضاح . ولذلك الرجاء من الحكومة إيضاح مثل هذا الموضوع حتى اذا كان بالفعل صائباً مثل هذا القرار فنحن ملتزمين فيه وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

جمال بك

السيد جمال ابو بكر

دولة الرئيس، حضرات الاخوان المحترمين لقد طلب الي من قسم كبير من المواطنين بالإضافة الى اصحاب التراكاتورات الزراعية ان أبلغ المجلس الكريم وجهة نظرهم ومن ثم الطلب من الحكومة الموقرة إعادة النظر في القرار الذي اتخذ من اجل منع هذه التراكاتورات من جر القاطرات خلفها لما تسبب في نقص في تقديم الخدمات من نقص في مياه الشرب وكذلك نقص الحاصلات الزراعية الأخرى وذلك لعدة اسباب منها مثلاً :- أن معظم القرى في البادية طرقها ضيقة جداً مما يصعب على غير التراكاتورات تقديم هذه الخدمات

وفهمت وجهة النظر .

سليمان باشا .

السيد سليمان اريتمه

دولة الرئيس : لوحظ في الاونة الأخيرة بأن الخضر وخاصة البندورة والبطاطا مفقودة في الاسواق وان سبب ذلك هو تصديرها الى الخارج وارى ان لايسمح بالتصدير إلا بعد الاكتفاء . أكفاء المواطنين الأردنيين وهذا يطبق في الدول العربية الشقيقة وخاصة في سوريا التي تربطنا معها علاقات اقتصادية متينة، لايسمح بتصدير أي شيء حتى يكتفى مواطنها . ومن الغريب ان يكون كيلو البندورة مفقود وثلاثين قرش . وكلمتنا نردد وارجو ان تؤمن بما نردد بأن المواطن هو الأمن شيء عندنا في هذا البلد ، فكل ذلك ارجو من الحكومة أن تعمل حد لهذا الموضوع ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .



السيد طاهر حكمت

سيدي مع احترامي لوجاهة الآراء التي طرحها الاخوان . إلا انني اعتقد أن هناك نظام

ثانياً : هذا الصهاريج التي تجرها التراكاتورات تأخذ عبي كبير عن الدولة في تأمين مياه الشرب للمواطنين خصوصاً وان أزمة المياه مستمرة . وذلك من الممكن ان يعدل هذا القرار من حيث هذه التراكاتورات من العاصمة لما تسببه من إعاقة للسير والمرور . أما باقي الطرق وهي عديدة ويمكن ان يتجنبها التراكاتورات اذا كان هذا هذا يعيق الآخرين ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس

وصلتنا عريضة ووفد كبير زار المجلس قبل عدة ايام ويهيب بهذا المجلس أن يحيل العريضة الى الحكومة للنظر في هذه القضية التي تهم العدد الكبير من المواطنين آملي ان تلاقي اهتمام المسؤولين .

سليمان باشا

الدكتور جمال الشاعر

سيدي نقطة نظام

دولة رئيس المجلس

ماهي نقطة النظام ؟

الدكتور جمال الشاعر

نقطة النظام ان سعادة الاخ علي بك البشير طلب استيضاح حول نقطة .

دولة رئيس المجلس

الاستيضاح يقدم الى رئيس المجلس مكتوباً .

الدكتور جمال الشاعر

هل يعتبر هذا الاستيضاح انه قدم الى رئيس المجلس مكتوباً .

دولة رئيس المجلس

لا هذا الكلام سجل في محاضر المجلس

هكذا من المأهول

المقرر السيد محمد الفرحان العبيدات
نبدأ من المادة التاسعة :-

محمد عبيدات

المادة ٩ - أ - تعتبر الرخصة صالحة لتعاطي المهنة في الموقع المحدد في الرخصة ويجوز بموافقة رئيس البلدية نقل المحل الى موقع آخر لممارسة تلك المهنة فيه على ان يدفع صاحب المحل رسماً مقطوعاً قدره دينار واحد في هذه الحالة .

ب - يحق لأي شخص بموافقة رئيس البلدية تغيير المهنة التي يمارسها في المحل خلال السنة ويشترط في ذلك :

١ - ان تكون المهنة من المهن المسموح بممارستها في موقع المحل .

٢ - ان يدفع الفرق في الرسم بين المهنتين على الاقل هذا الرسم عن ديتارين في أية حالة من الحالات .

دولة رئيس المجلس

السيد طاش

سبدي وردت كلمة - محل - والمحل معترف في التعريف هو مكان مخصص لتعاطي المهنة ولا يقل المحل ولكن تنقل مهنة صاحب المحل . نقل المحل لا يجوز

دولة رئيس المجلس

الاستاذ بدير

السيد محمد علي بدير

ياسيدي لاعتقد أن تغيير المحل ممنوع يعني لو افترضنا اني كنت مستأجر محل في السوق ودافع رخصة . والتقلت من هذا السوق إلى سوق

يجب التقيد فيه ولا نستطيع أن نطرح الاقتراحات في أول الجلسة ، واني اشارك الزملاء الرغبة في استصدار بيان الى الحكومة حول موضوع اغلاق الصحف . وكذلك حول موضوع تصدير الخضار وموضوع التراكتورات حيث أن هناك نواحي مهمة تترتب عليها . إلا انني ارجو من المجلس المؤقر ان يتقيد بالنظام وان لا تسمح بطرح لاقتراحات في مطلع الجلسة وان تقيد بما هو في جدول الأعمال . ونأمل من الاخوة الاعضاء ان يتقدموا باقتراحاتهم قبل موعد الجلسة لأن ما نراه الآن ومثال ذلك اقتراح الأخ البشير هو مثال على ما يمكن ان يسير اليه مصير هذا الاقتراح لذلك ارجو التقيد بهذا الموضوع والانتقال الى جدول الاعمال .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

الواقع الملاحظة التي أبداهها العضو طاهر حكمت هي في محلها وأنا أؤكد وأرجو من المجلس الكريم ومن كل عضو اذا لديه اقتراح ان يتقدم به حسب نظام المجلس . على بك .

السيد علي البشير

النظام الداخلي هو الذي يحكم هذا المجلس ولا بد من التقيد فيه . ولكن لا يتمتع عليه من ان يطرح اقتراحات .

دولة رئيس المجلس

كل ياعدنان بك

السيد الامين العام

بقرار اللجنة المالية معالي السيد محمد الفرحان العبيدات

اخر وامارس نفس العمل لا يمنع . إنما هنا اشترط القانون أن يدفع ديناراً على هذا .

دولة رئيس المجلس

السيد طاش

السيد شمس الدين طاش

المقصود ليس المحل بل نقل المهنة . المحل هو مكان حسب التعريف

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة كما جاءت من اللجنة؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

المادة العاشرة : -

المادة ١٠ - أ - تصدر الرخصة لأي مهنة في الاماكن المخصصة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية والشروط والتعليمات التي يحددها الوزير بتسبب من المجلس البلدي وتشر بالجريدة الرسمية وكل مخالفة لها تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه واغلاق المحل بالإضافة الى العقوبة المقررة بمقتضى حكم هذا القانون .

ب - على رئيس البلدية بعد تأمين الخدمات العامة المخصصة لممارسة اي مهنة واللازمة مباشرة لممارستها ان يمهّل لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات الاشخاص الذين رخص لهم قبل نفاذ احكام هذا القانون بممارسة تلك المهنة خلافاً

لأحكام الفقرة (أ) من هذا المادة بنقل محلاتهم الى الاماكن التي تم تأمين الخدمات العامة لها . وبعد انقضاء مدة الامهال يعتبر اي محل لم ينقل خلالها غير مرخص ويصدر رئيس البلدية قراراً باغلاقه . بالإضافة الى تعرض المخالف للعقوبات المقررة بمقتضى احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

علي بك البشير

السيد علي البشير

ياسيدي الواقع هذه المادة (١٠) يجب ان تقرأ مع المادة (١٨) لأنها مادة عقوبات . الواقع في هذه المادة لم تحدد الجهة التي توقع عقوبة عدم تجديد الرخص واغلاق المحل وفي اخر المادة تقول - بالإضافة الى العقوبة المقررة بمقتضى احكام هذا القانون . ويقصد بذلك المادة (١٨) بفقراتها (أ) و (ب) اي انه عندما يمارس مهنة بدون ترخيص او يمارس حكم من احكام هذا القانون . لانه في مطلع المادة (١٨) جعل صلاحية الغرامة والمحبس والاغلاق هي للمحكمة مع عدم وجود نص . علماً بأنه يجب أن يكون نص من يرجع . من يوقع مثل هذه العقوبة علماً بأنه في عجز الفقرة - ب - من المادة (١٠) قال - وبعد انقضاء مدة الامهال يعتبر أي محل لم ينقل خلالها غير مرخص ويصدر رئيس البلدية قراراً باغلاقه . هنا جاء ذكر رئيس البلدية وهناك لم يأت : فيجب ان يحدد من هي الجهة والقرار هل هو خاضع للطعن ؟ هل اذا كانت المحكمة تتبع أصول المحاكمات الجزائية ؟ أو هل تودع لقااض محكمة امانة البلدية وهل هو قاضي امانة بلدية أم قاضي صلح ؟ فلا بد من تحديد الجهة التي توقع العقوبة وكيفية التظلم من

هكذا من الأشهر

هذه العقوبة وماهي القوانين التي يجب ان تطبق في مثل هذه الحالات ؟

رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي الواقع حسب مفهومي لهذا النص الاجراءات التي يقوم بها رئيس البلدية هي اجراءات ادارية والاغلاق يمكن الطعن فيه والاغلاق يكون دائم ومؤقت . المؤقت كما في القانون السابق يفلق الى ان يقوم بالعمل حسب الاصول . وأما في المحكمة المادة (١٨) تطبقها محاكم الصلح . تبقى الفقرة ب- في حالة اصدار قرار وهو قرار اداري لاشك أن القرار أي قرار إداري يطلع فيه امام محكمة العدل العليا ولا ضرورة للنص على المحكمة التي توقع العقوبة .

دولة رئيس المجلس

شفيق بك

السيد شفيق زوايده

ياسيدي . اذا سمح دولة الرئيس في نقطة فنية في المادة (١٠) والتي تقول - تصدر الرخصة لأي مهنة في الاماكن المخصصة لها بموجب القانون -

دولة رئيس المجلس

لو نخلص من القضية التي أثاروها القانونيين ثم نعود للموضوع فيما بعد . معالي كمال بك

السيد كمال البجاني

طالما تعرض الاخوان المحترمين للمادة (١٠) لي اعتراض . على أن يكون لرئيس البلدية سلطة

بأغلاق المحل . في الواقع اذا حلفنا . - ويصدر رئيس البلدية قراراً بأغلاقه - ينتهي الاشكال ويكون لصلاحيات المحاكم حسب المادة (١٨) المفروض في المادة (١٨) أن المحاكم المختصة تصدر القرار والعقوبة لكن ان نتركها لرئيس البلدية بصورة كيفية تتعرض لمشاكل كثيرة . ولللك كنت أود حتى نصل للفقرة - ب - اعترض على - ويصدر رئيس البلدية قراراً بأغلاقه - ونأخذ رأي المجلس الكريم فيها حتى لا نترك الأمور كيفية ، ونتركها من صلاحيات المحاكم اذا خالف تغلقها المحاكم .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك الطراونه

السيد احمد الطراونه

العقوبة واردة في المادة (١٨) . المادة (١٠) لو اكتفينا بعلو نشر في الجريدة الرسمية - وكل مخالفة لها تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه وتطبيق المادة (١٨) على البقية . يعني أن لا نجعل عقوبة اغلاق المحل من صلاحيات المحاكم ومن صلاحيات رئيس البلدية . يعني هنا تجديد الرخصة يمنع عن اعطاء الرخصة . ان تترك العقوبات كلها للمادة (١٨) . يعني نكتفي بالفقرة الأولى أو الفقرة (أ) من المادة (١٠) الى - لعدم تجديد ترخيصه - ونشطب - واغلاق المحل بالإضافة الى باقي الفقرة . نشطب كلمة واغلاق المحل بالإضافة إلى العقوبات المقررة لأن من العقوبات المقررة اغلاق المحل في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي اعتقد أن الحالة التي تعالجها الفقرة (ب) حالة مختلفة عما تعالجه المادة (١٨) . الفقرة الفقرة ب- تعالج وضع محدد حالات حينما تقوم البلديات بتخصيص أماكن معينة لتوفر لها الخدمات العامة لممارسة مهنة معينة في هذه الحالة فقط ولا اعتبارات تنظيمية ضرورية رؤي ان يعطى لرئيس البلدية سلطة الاغلاق . وهذه السلطة مقررة في حالة واحدة استثنائية ولغايات تنظيمية اما سلطة الاغلاق المعطاه للمحكمة فهي سلطة شاملة تشمل جميع حالات المخالفات . سواء خصصت اماكن معينة لممارسة المهنة او لم تخصص . في كل حالات مخالفات قانون المهن هناك سلطة للمحاكم شاملة اما هذه السلطة فهي سلطة استثنائية واعتقد ان إبقائها واراد وضروري .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل



الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، انا في الحقيقة اريد ان الفت النظر كما قال الاخ طاهر عندما طلبت الكلمة . الى ان هذه الفقرة تتصل بعمليات تنظيم . يعني الرخص في الاماكن المخصصة لها تعني انه قد خصص من قبل البلدية مكان معين لممارسة مهن معينة . عندلأي شخص يفتح في اي مكان آخر بصير مخالف لشغلين : انه بدون ترخيص وانه لم يتمشى مع التنظيم فالمادة (أ) و (ب) الحقيقة متصلات بأحياء او في اماكن محددة ومعينة بمقتضى التنظيم لممارسة مهن معينة . ومن هنا يمكن قصة اغلاق المحل من ناحية ادارية بالنسبة لعملية التنظيم يمكن اذا تركت مع رئيس المجلس البلدي لا ارى فيها ما يضر لأنها تتصل بالتنظيم قبل ان تتصل بمخالفة القانون .

دولة رئيس المجلس

الدكتور الزين

الدكتور محمد عضوب الزين

انا لست قانونياً لكن ما هو معمول به الان رئيس البلدية لا يعلق المحل لكن هو يكتب الى الحاكم الاداري . والحاكم الاداري يصدر امره الى الشرطة والامر يحال الى القاضي . والقاضي هو الذي يصدر القرار .

دولة رئيس المجلس

علي بك البشير

السيد علي البشير

الواقع لابد من تمحيص هذه المادة . الفقرة - أ - تنصب على العقوبة والتي هي التعليمات التي يصدرها وزير الداخلية في الجريدة الرسمية والتي هي واردة في الفقرة ب- في المادة الرابعة

هكذا من الأهل

من القانون . من يخالفها حسب الفقرة -أ- من المادة (١٠) تقوم الجهة المعنية بعدم تجديد الرخصة واغلاق المحل . الفقرة ب الواقع انا مع الاستاذ طاهر حيث ان المشرع قال - ويعتبر اي عمل لم ينقل خلالها غير مرخص اي بمعنى انه اذا مارس صاحب هذه المهنة مهنته يعتبر وكأنه يمارسها بدون ترخيص ، فحكمها - حكم من يمارس الفقرة - ب- هو حكم الفقرة -أ- من المادة (١٨) اي انه تنطبق عليه عقوبة الفقرة -أ- من المادة (١٨) ولذلك انا اؤيد الزميل ابو هشام بأن الاغلاق والعقوبات يجب حصرها للمحكمة . واما الامور الأخرى ترك لرئيس البلدية . لكن الاغلاق والعقوبة حتى في القانون القديم هي للمحكمة . حتى الحاكم الاداري في بعض المرات عندما يودع القضية الى المحكمة بالاغلاق يصبح امر الاغلاق ليس بيده بل في يد المحكمة .

دولة رئيس المجلس

شكراً

كمال بك ،

السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس ، الحقيقة لقد ابعدنا كثيراً . بحثنا الان في المادة (١٠) -أ- وارجو ترك بحث موضوع فقرة ب- حيثما يطلوها المقرر لكن المادة -أ- فيها عقوبة غير معقولة حينما تقول - وكل مخالفة تعرض المخالف الى عدم تجديد ترخيصه - يعني عدم ممارسة مهنته على الاطلاق . ولا اعتقد انه في إنسان يقصد هذا . معناه اننا نمنعه من ممارسة مهنته على الاطلاق . تعرضه لعدم تجديد ترخيصه لذلك اقترحي حصر البحث الان في المادة (١٠)

وان تحذف العبارة التي تبدأ - وكل مخالفة تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه واغلاق المحل بالإضافة الى العقوبة المقررة بمقتضى احكام هذا القانون - لسببين السبب : الاول : -ان الجزء الاول ان كل مخالفة تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه هي عقوبة غير معقولة وتمنع شخص من ممارسة مهنته على الاطلاق اما الجزء الاخير او عجز هذه الفقرة منطبق بالمادة (١٨) .

دولة رئيس المجلس

السيد شفيق

السيد شفيق زوايده

ياسيدي أنا ممكن ان اخالف الاستاذ كمال في العملية هذه . لانه المادة (١٠) أ هذه مخالفة على الشخص الذي يفتح اي صناعة او مهنة في منطقة غير مخصصة لها الذي هو يخالف المخططات الهيكلية والتنظيمية للبلد . فانا اقول انه يجب ان يبقى المخالفة شديده ما امكن لعدم السماح لاي شخص بمخالفة ذلك . ثانياً في نقطة فنية في هذه المادة تصدر الرخصة لاي مهنة في الاماكن المخصصة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الذي يحدد الاماكن ليس قانون تنظيم المدن والقرى . الذي يحدد الاماكن الاستعمال هي المخططات التنظيمية المصدقة . وانما قانون تنظيم المدن والقرى هو الذي ينظم العلاقة بين المواطن وبين الاستعمال في هذه الاماكن المخصصة . فانا اقترح تغيير قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الى المخططات التنظيمية المصدقة وليس قانون التنظيم .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام .

السيد احمد الطروانه

هذه الفقرة تتناقض مع نفسها . عندما تقول تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه - والفقرة تقول - تصدر الرخصة لاي مهنة في الاماكن المخصصة لها . اذا كانت هذه الرخصة كانت في مكان او هذه المهنة في مكان غير مخصص كيف اعطي رخصة بالأول ؟ حتى يحددوا كلمة التجديد هنا تنطبق الى رخصة صحيح فعندما تقول ، لعدم تجديد ترخيصه معناها انه اخذ الترخيص . فتناقض المادة كلها مع بعضها البعض .

دولة رئيس المجلس

السيد شفيق

السيد شفيق زوايده

دولة الرئيس أرى ان تبقى المادة كما هي لأن عدم تجديد الرخصة يعني انه كان في رخصة يعني مفروض ان هذه المهنة لهذا المكان . لكن اذا انتقلت الى اماكن اخرى بالتالي يصبح عدم تجديدها حتى تمنعه من ان يذهب الى هذا المكان الذي اصبح ممنوع ويمارس مهنته في مكان اخر لذلك ارى تجاه المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

السيد بدير

السيد محمد علي بدير

ياسيدي انا في الحقيقة اوافق معالي كمال بك على شطب الجملة وهي - وكل مخالفة الى ماورد فيها ماورد فيها . لأن هناك المادة الثانية التي تحدد العقوبات ولازوم لتحديد هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

امين شقير

السيد امين شقير

الواقع انا لاضلع لي بالمقدرات القانونية لكن هناك منطق . هذا المنطق اما ان تتوسع في الاعتماد على القرارات والاجراءات الادارية القضائية التنظيمية او العقوبات . او تلجأ الى القضاء في كل ما يعتبر مخالفة ، لوحظ ان هناك نزعة في مختلف القوانين من ان الاجراءات الادارية تحل محل السلطة القضائية والبت في الكثير من القضايا ان قضايا التنظيم وتنظيم المهن وتوزيعها في اماكن محددة منطق في حد ذاته سليم وهو من محتويات الحياة المصرية انما ممارسة عمليات التنظيم وإعادة التنظيم التي رأيناها في بلدنا تدلنا على ان قرارات التنظيم ليست بالضرورة قرارات مدروسة ، وللك تأتي في ايه مرحلة من المراحل . وحقوق الناس وحياتهم وبناء مؤسساتهم في مناطق معينة بناءاً على تنظيم معين صدر في مرحلة معينة يأتي تنظيم ثاني لينقل هذه المصالح الى اماكن اخرى لا يكون هناك مخالفة ولكنها تتعارض في مرحلة قادمة اذا صدر تنظيمات جديدة . هذه الاجراءات التي تحاط بالكثير من التسرع احياناً وعدم الدقة احياناً اخرى توجب ان يترك هذا الامر الى القضاء ، ليبت فيه ، يبت في اصل المخالفة وحجم العقوبة التي تستحقها تلك المخالفة ولا يترك لسلطة ادارية باختيارها ان تقرر حسن الترخيص ام لا لذلك ارجو شطب العبارات من - وكل مخالفة لها الى الاخر من الفقرة -أ- وعبارة لرئيس البلدية قراراً باغلاقه لآخره في الفقرة - ب -

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس
الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

سيدي اود ان أبدي أولاً ان اختلاف
الحالتين اللتين اشرت اليهما سابقاً يجب
ان يوضح بصورة اكثر. لان المخالفات
التي تتناولها المادة العاشرة مخالقات على مستوى من
الجدامة والخطورة جدير بالاهتمام. وهو يحتاج
الى علاج حازم وسريع من الادارة المكلفة بتنظيمه
وعلى سبيل المثال اذا قام احدكم بافتتاح مسلخ
في منطقة سكنية دون ترخيص فان هذه
مخالفة جسيمة يتوجب اعداد اجراء فوري وحاسم
له. وهذا الاجراء لا يتحقق الا الى المحكمة وانتظروا
ان تصدر المحكمة قرارها. الاجراء الحاسم الذي
يعطيه القانون للسلطة التنظيمية هي سلطة الاغلاق
من قبل رئيس البلدية هذه السلطة ليست محصنة
الطعن وانما قابلة للطعن امام محكمه العدل العليا
بموجب المبادئ العامة من القانون الاداري. بالتالي
لا يصح القول هنا ان هذا تضيق على الناس
ويضرهم في ممارسة حقوقهم. الادارة يفترض فيها
في كل قراراتها انها تتمتع بضريبة السلامة فاذا كان
هناك كما قال الاخ شقير يقول ان هناك قرارات
متسربة فهذا لا يعني ان هناك عيب في القوانين التي
تعطي الادارة سلطة اصدار القرار وانما هناك عيب
في من يصدر القرار، ولذلك وبعد وضوح هذه
المخالفات ارى ان تترك للسلطة التنظيمية
باصدار قرار بالاغلاق وان
لاتحال الى المحكمة لبت فيها لأن
المخالفة المذكورة هنا تختلف عن
المخالفة العادية التي هي مجرد تأخير

في تجديد الرخصة او مجرد فتح محل تجاري في
مكان مرخص لممارسة مثل هذا النوع من التجارة
فيه دون رخصة. الفرق اذن في الحالات تستدعي
تستدعي فرق في تشديد العقوبة والفرق في اجرائها.

دولة رئيس المجلس

كمال بك.

السيد كمال الدجاني

نحن حتى الان في المادة (١٠) - ولم نصل
الى - أما بالنسبة للمادة (١٠) فقرة (أ)
اقتراحي هو حذف العبارة التي تبدأ - وكل
مخالفة لها لنهاية المادة.

دولة رئيس المجلس

بالفعل الموضوع له جوانب متعددة لان
الموضوع فيه مخالفات تمس البلد وتطورها
وتحدد اقطار
الدكتور خليل

دكتور خليل السالم

دولة الرئيس، اظن أن المعنى يسمي اذا
بدانا المادة بمايلي : - أ. لاتصدر الرخصة
لأي مهنة الا في الاماكن المخصصة لها بموجب
قانون تنظيم المدن والقرى الى اخره وتنشرفي
الجريدة الرسمية. اذا وقفنا هنا - اذا أقرنا المبدأ
لاتصدر الرخصة لأي مهنة الا في الاماكن
المخصصة لها فهي حكم ينظم عمل الوزير وينظم
عمل المواطن وبذلك لاضرورة بالنص على عقوبة
المخالفة لأنك اصدرت الحكم والمخالفة عندئذ
تصبح جزء من سبب تنقل سبب الى ان تصبح
هي ما ينظم عمل المخالفة انا اعتقد اذا عملنا هذا
التعديل - لاتصدر الرخصة لأي مهنة اولاً

السيد كمال الدجاني

المعادلة سهلة جداً نقول للمحكمة تصدر
قرار مؤقت. نعدل الفقرة ب- وبعد القضاء
مدة الامهال - يعتبر أي محل لم يذكر خلالها غير
مرخص وتصدر المحكمة المختصة قراراً مؤقتاً
باغلاقه إنتظاراً لنتيجة المحاكمة نتركها للمحكمة.

دولة رئيس المجلس

أبو هشام.

السيد احمد الطراونه

سيدي اذا سمحت كمال بك يعرف ان
الاجراءات أمام القضاء الاداري أسهل وأبسط
من الاجراءات أمام القضاء المدني فالمادة (١٨)
الواقع هي للقضاء العادي. والمادة (١٠) هنا يرد
فيها اذا كان لا بد من قضاء هو القضاء الاداري.

دولة رئيس المجلس

يعني اجراءات ادارية.

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد الشريده

الفقرة (ب) في المادة (١٠) جاءت على أمر
الاغلاق لرئيس البلدية على سبيل الحصر لوضع
معين يشبه مثلاً بلدية اربد نقلوا المحلات المهنية
الى خارج المدينة فلا بد للمحلات الصناعية داخل
المدينة أن تنتقل الى المنطقة الجديدة فبعد استكمال
جميع التأمينات والخدمات في المنطقة فلا بد للشخص
ان ينتقل خلال مدة وضعت وهي من ستين الى
ثلاث سنوات. ففي حالة عدم ذهابه انتهت المدة
في حالة اللجوء الى المحاكم واستخراج أمر بالاغلاق
منه تبقى المخالفات موجودة واصحاب المهن

مهنة الا في الاماكن المخصصة لها بموجب
قانون تنظيم المدن وكتبنا وتشر في الجريدة
الرسمية وضعنا نقطة عندئذ ارى ضرورة
بالنص على المخالفة يمكن بعد بذلك شطب
العبارة ب- تصبح عندئذ كلام مرتبط بالفقرة
أ- ويدل على طريقة التعامل مع الناس الذين لا ينفلون
تعليمات الوزير او لا يقيمون محلاتهم في الاماكن
المخصصة لها ولا ينفلون محلاتهم في الاماكن المخصصة
لذلك انا اعتقد ان المادة تستقيم كلها لأن المادة كما
قلنا من الأصل مبنية على مخططات التنظيم وقانون
التنظيم وتخصيص مناطق لأنواع معينة من المهن.

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

احالف الدكتور ان تبدأ الاحكام بالنفي
الأصل هنا الاباحة والتقييد يرد نصاً. فعندما
نقول تصدر الرخصة لأي مهنة في الاماكن المخصصة
لها - يعني انها لاتصدر إلا في الاماكن المخصصة
لها. فالاحكام لاتصدر بالنفي اولا انما تصدر
بالوجود. فهي لاتعارض مع الذي يطلبه الدكتور
خليل ابداً. وانا اقدر حتى ننهي الموضوع انه ابقاها
الفقرة ككل كما هي وان نترك امر الاغلاق اذا حدث،
الى المحاكم لانه لا يوجد ما يمنع الطعن امام المحاكم
كقرار اداري اما الثانية فهي قرار عقوبات.
المادة (١٨) هنا يمكن ان يطلع في القرار الذي اتخذ
اذا كان في معه حق. اي تبقى المادة كما هي.

دولة رئيس المجلس

يعني معالي أبو هشام يرى بقاء المادة كما هي
كمال بك.

هكذا من الأشهر

يقولون في محلاتهم القديمة . لذلك جاء لرئيس البلدية ان يتخذ اجراء فوري ، وهنا لا يمنع انه بالإضافة الى تعرض المخالفات للعقوبات المقررة بمقتضى أحكام القانون . فأمر الاغلاق لرئيس البلدية جاء محصور في الوضع الحالي فقط . بينما أمر الاغلاق عن طريق المحكمة جاء يحدد هنا أمر الاغلاق لرئيس البلدية جاء يحدد بعد انقضاء مدة الامهال أو مدة الامهال . بينما الاغلاق عن طريق المحكمة هو الى استكمال المخالفات اجراءات الترخيص فاجراءات الترخيص هنا وضع اصبح يختلف عن موضوع الامهال فالاعلاق عن طريق رئيس البلدية جاء لحالة معينة في وضع معين . أما اغلاق المحكمة جاء للمخالفة

دولة رئيس المجلس
الاستاذ شفيق .

السيد شفيق زوايده
يا سيدي أنا أقترح إبقاء المادة كما هي مع تغيير قانون تنظيم المدن والقري في المخططات التنظيمية المصدقة .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
يا سيدي المخططات التنظيمية هي جزء من القانون .

السيد شفيق زوايده
أبداً ، المخططات في قانون تنظيم المدن يسبق المخططات التنظيمية المصدقة والذي يحدد هو المخططات التنظيمية وليس قانون التنظيم .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك

السيد طاهر حكمت
سائر القرارات التنظيمية تصدرها لجان

دولة رئيس المجلس
السيد شفيق زوايده
يا سيدي أنا أقترح إبقاء المادة كما هي مع تغيير قانون تنظيم المدن والقري في المخططات التنظيمية المصدقة .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
أنا أؤيد وجهة النظر القائلة بإبقاء المادة كما هي هي ولاغضاضة ولا تأثير على تطبيق المبادئ من أن السلطة الادارية تمارس حقها في الاجراءات المستعجلة ما دام المحاكم مفتوحة للجميع واقترح التصويت على المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
قصدنا أن يكون لدى الحكم المحلي في المملكة صلاحيات اغلاق الأماكن المخالفة وخصوصاً في حالات الطوارئ كما حصل في السنة الماضية بالنسبة للكوليرا حيث كان للحاكم

التنظيم بمقتضى قانون تنظيم المدن والقري ولذلك لا مانع من ابقاء المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس
سليمان باشا

السيد سليمان اريتمه
انا باعتقادي طالما نترك لرئيس البلدية الكثير فيما لو تعرضت البلد لأمر ما ، أن تعطيه صلاحية .

دولة رئيس المجلس
لدينا الان اقتراح من معالي العضو كمال بك والذي يقترح فيه شطب العبارة التي تبدأ من - وكل مخالفة لها - الى آخر العبارة .

السيد كمال الدجاني

اريد ان اشرح الموضوع اجمالاً بالشكل التالي : - ان الترخيص الان يجري خلافاً لقانون تنظيم المدن لانه ليس هناك اماكن مخصصة لحد الان ولم تكتمل المخططات لكل المناطق ولذلك تصدر الرخص الان في الاماكن الموجودة الى ان يجري التنظيم تصدر بمقتضى الفقرة (أ) . لكن الان تصدر بمقتضى الفقرة -ب- المادة تقول : - على رئيس البلدية بعد تأمين الخدمات العامة للاماكن المخصصة لممارسة اي مهنة واللازمة مباشرة لممارستها أن يمهّل لمدة لا تقل عن ستين ولا تتجاوز خمس سنوات الاشخاص الذين رخص لهم قبل نفاذ احكام هذا القانون بممارسة تلك المهنة خلافاً لأحكام الفقرة (أ) . فاذن الاشخاص الذين يمارسوا مرة سوف يعطون هذه المهنة الان الوضع في الفقرة -ب- وكل مخالفة لها تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه يعني ترخيصه هو للمهنة ، نحرّمه من هذا الحق . سوف نترك العمل .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
تفسير الفقرة -ب- : الفقرة -ب- - محددة لأماكن معينة . مثلاً في امانة العاصمة اماكن ومواقف كراجات على طريق المحطة ، امين العاصمة بـه يطلعها خارج منطقة عمان والمنطقة تصلها الكهرباء والماء وكل المطلوب ويعطيه مهلة من سستين الى ثلاث سنوات . هذا كل ما هو مقصود في الفقرة -ب- الذي يطلع يطلع والذي لا يطلع يعاقب بموجب احكام القانون .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك

السيد سلمان القضاء
ياسيدي أنا أقول ما في اشكال الفقرة -أ- الاصل في اي مهنة يجب ان تمارس في المكان المخصص لها بموجب قانون تنظيم المدن والقري وحسب المخططات الفقرة -ب- هي اجراء حل قائم وهو عندما مثلاً تنقل السوق الصناعي او المنطقة الصناعية من داخل البلدا الى خارجها هذا الاجراء تعامله الفقرة -ب- وهو اجر سليم ، لذلك اقترح التصويت على المادة بفقريتها .

دولة رئيس المجلس
اذن لدينا الان اقتراح كمال بك من يؤيده

السيد الامين العام
سقط الاقتراح .

دولة رئيس المجلس
سقط الاقتراح وتبقى المادة كما هي .
ست انعام

هكذا من الأشهر

السيدة انعام المفتي

نقطة نظامية دولة الرئيس الجليل الذي دار اليوم بشر إلى أن الكثير من وقتنا يصرف على اتفاق القانونيين على صياغة المادة في جلسة سابقة قررنا ان يحال اي مشروع قانون إلى اللجنة المختصة وكان في اقتراح توفير الوقت للمجلس انه احد القانونيين واكثر يجتمع مع اللجنة حتى تنهي مثل هذه النقاط التي هي مدار النقاش الان .

دولة رئيس المجلس

من الوجهة المثالية الذي تكلمت به عينا الصواب لكن من الوجهة العملية الواقعية والممارسة تجدي حتى اعضاء اللجنة يختلفون واكثر دليل كمال بك وطاهر بك . اقتراحك وجهي وانا ايضا ارجو ان نلتزم كل الوسائل العملية لتطبيق هذا الاقتراح لكن لا نستطيع ان امنع مناقشته اي عضو لأي موضوع من هذه المواضيع .

الدكتور محمد ربيع

اقتراح بسيط .

دولة رئيس المجلس

المادة صوّت عليها وانتهى الموضوع .

الدكتور محمد ربيع

انا لست غافلاً للمادة وانما ايضا للرأي الذي طرحه كمال بك ، من حيث اللغة - وكل مخالفة لما تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه فان الضمير يعود الى المخالف نفسه لكن يمكن تصليح هذا الرأي نقول - تعرض المخالف لعدم تجديد المخل واغلاقه .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

اقتراح ابقاء الفقرة -ب- كما جاءت .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك أيضاً يقترح ابقاء الفقرة -ب- كما جاءت من يوافق على ذلك .

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

المادة ١١-أ- اذا فسخت شركة واعيد تشكيلها من الشركاء انفسهم واطلق على الشركة اسم آخر دون تغيير المهنة التي تمارسها فيستمر مفعول الرخصة الى ان تنتهي مدتها .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

اذا فسخت شركة واعيد تشكيلها من الشركاء انفسهم واطلق على الشركة اسم آخر . اطلاق الاسم لا يقتضي فسخ الشركة . تغيير الاسم يقتضي فقط تعديل في عقد الشركة . هنا شركة جديدة ، اذا كان المقصود فقط تغيير الاسم يكون فقط تغيير الاسم ، اذا غير اسم الشركة اذا جرى تغيير اسم الشركة لكن اذا قلنا اذا فسخت

الشركة وتأتي شركة جديدة يقولون مهنة جديدة ويقولون للشخص إعمل ترخيص من جديد .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

ياسيدي انا أؤيد رأي كمال بك واحمد بك بأن الفسخ ينهي الشركة ويصبح لدينا شركة جديدة . اما تقول : - اذا اطلقت شركة اسماً جديداً او عدلتها . هي ان تغير من اساسها . اما تغيير الاسم فقط اذا أردتم بقبه . اما الفسخ فلا يجوز إلا ان تصدر بترخيص جديد كما أنها تشكل من جديد .

دولة رئيس المجلس

أخو إرشيد .



السيد عبدالله أخوارشيد .

ياسيدي انا برأيي يبقى نص المادة كما هو لأن قصد المشروع ليس الفسخ . انما ذكر الفسخ ووضع ضابطين للشركة حتى تستمر تشكيلها من الشركاء انفسهم . ثم قال عدم تغيير المهنة لأننا الشركة

فيعني إنها انتهت ، حياة الشركات هي كحياة الانسان اذا فسخت انتهت أي زالت وتصبح شركة جديدة ، لكن اذا قصد من وضع القانون فقط تغيير الاسم ليس بالضرورة النص عليه .

دولة رئيس المجلس

ابوعصام

السيد محمد علي بدير

ياسيدي مع موافقتي لما تفضل به الأخ اقترح أن تصبح كايالي : - اذا فسخت شركة واعيد تشكيلها من الشركاء انفسهم دون تغيير المهنة التي كانت تمارسها إلخ... نحذف فقط - واطلق على الشركة اسم آخر . يعني قديق الفسخ دون تغيير الاسم

دولة رئيس المجلس

محمد خطاب

السيد محمد خطاب

يمكن تبقى كما هي وإضافة - أو - .

دولة رئيس المجلس

ابوهشام

السيد احمد الطراونه

فسخ الشركة يرتب انهاء وانها وجودها وتشكيلها من جديد هو شركة جديدة تحتاج إلى ترخيص جديد وشخصية معنوية جديدة غير الشخصية الأولية سواء اخذت الاسم او لم تأخذه . اذا فسخت شركة انتهت ، وعندما تشكل الشركة من جديد تحتاج إلى تسجيل لدى مراقب الشركات وتصيح شخص معنوي جديد تحتاج إلى ترخيص جديد اذن الذين اقترحوا ان تشطب كلها اصح لأنه لا تفسخ

هكذا من الأهل

فسخت واعيد تشكيلها بنفس المهنة وبفس الاشخاص
لكن باسم جديد .

دولة رئيس المجلس
دكتور دعمس

الدكتور كارلوس دعمس
اقترح أن تكون اذا فسخت شركة واعيد
تشكيلها أو أطلق على الشركة إسم آخر .

دولة رئيس المجلس
أمين بك .

السيد أمين شقير

ياسيدي في موضوع الشركات في قانون
آخر يحكم هذا الموضوع وهو قانون الشركات ولا
يجوز أن يرد نص ينشئ حقوق لشركة مفسوخة
قانون آخر - هذا واحد الشيء الآخر يحكم
يحكم قانون الشركات تستطيع الشركة ان تغير
إسمها وأن تغير اغراضها ولاغبار على هذا . إنما
يجوز أن نمنس قانون الشركات في قانون آخر .

دولة رئيس المجلس
دكتور الشاعر

الدكتور جمال الشاعر

استيضاح من الاخوة القانونيين ماهي الحالات
التي تقسخ فيها الشركة ويعاد تشكيلها بنفس الشركاء .

دولة رئيس المجلس
الحاج ممدوح .

السيد ممدوح الصرايره
أرجو أن تستبعد كلمة الفسخ . واستبدلها

اذا غيرت شركة اسمها واعيد تشكيلها من الشركاء
انفسهم دون تغيير المهنة التي كانت تمارسها
فيستمر مفعول الرخصة الى أن تنتهي مدتها .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ محمود الشريف .

السيد محمود الشريف

ياسيدي أنا لي ملاحظتين . الأولى أن هذا
الجدل المطول حول التفاصيل يكشف عن حقيقة
ينبغي أن نأخذها جميعاً بعين الاعتبار . هذه
القوانين أحلت الى لجان مختصة وأحيلت الى
اللجنة القانونية .

اصوات

اللجنة المالية .



السيد محمود الشريف

أنا اسف . اعتذر انا أوافق الاخوان الذين
قالوا ان الشركات شخصيات معنوية واذا فسخت
الشيء وجودها ، ولذلك اقترح الاكتفاء بالعبارة
التالية او اعادة صياغتها على الشكل الآتي : -
اذا أطلق على الشركة اسم آخر دون تغيير

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

الفقرة - د - تنصرف الى نوع معين
من الشركات اما الفقرة - أ - تعالج الشركات
بشكل عام . في كل أنواعها سواء كانت عادية عامة
وغيرها وأنا مع الرأي بأن كلمة الفسخ يستحسن ان
نستبعدها . والاقتراح هو : - اذا أعيد تشكيل شركة
من الشركاء أنفسهم وأطلق عليها اسم
آخر دون تغيير المهنة التي تمارسها فيستمر مفعول
الرخصة الى أن تنتهي مدتها .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك .



السيد عبد المجيد حجازي

ياسيدي برأيي ان تقسم الفقرة - أ - الى قسمين
اذا فسخت الشركة تعتبر ترخيص جديد ويجب أن
ينص عليه واذا تغيير اسمها تبقى الرخصة سارية
المفعول ولا يجدد ترخيصها .

المهنة التي كانت تمارسها فيستمر مفعول الرخصة الى
إلى ان تنتهي مدتها بينما اذا ابقينا قضية الفسخ
ستدخل في تعقيدات قانونية كثيرة . الفسخ يلغي
وجود الشركة الغاءاً كاملاً . وشكراً .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطروانة

تغيير الاسم يأتي بقرار الاداري من الهيئة
العامة ويوافق عليه مراقب الشركات . يعني لا يغير
لا يغير من وضعية الشركة شيء مطلقاً إنما اذا قلنا اذا
فسخت انها انتهت لكن ممكن ان شركة تغير اسمها
تغير الاسم لا يغير الشركة قطعاً اذا غيرت إسمها
لا تدفع رخصة جديدة اما اذا فسخت تدفع رخصة
جديدة .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، يجب ربط المادة هذه بالفقرة
٢- من المادة (٤) . اذا مارس أكثر من شخص واحد
كشركة عادية مهنة واحدة في محل واحد تنسرك
الرخصة باسم الشركة ولايستوفى اي رسم اضافي
بسبب تعدد الاشخاص . فأنا أقول شطب المادة
كلها لا يغير . الفقرة - أ - من المادة (١١) لا يودي
اي معنى جديد بعد ما قلنا بأن الرخصة تنظم باسم
الشركة . في الاول كانت تنظم باسماء الأشخاص . اما
الآن فصارت تنظم باسم الشركة . الشركة غير ت
اولم تغير إسمها لا يؤثر مادام تعدد الأشخاص لا يعني
أي رسم اضافي .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي أنا مع عمود بك وأقول تصبح المادة كما يلي : - اذا غيرت شركة اسمها دون تغيير المهنة التي تمارسها فيستمر مفعول الرخصة الى ان تنتهي مدتها.

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

هذا لا يجوز لأنه لدينا شركاء .

دولة رئيس المجلس

ياسلمان بك ، التغيير من الشركاء انفسهم .

السيد سلمان القضاء

لاياسيدي .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

لا يمكن ان يعاد تشكيل شركة الا اذا انتهت الشركة الاصالية . لا يمكن ان يعاد شي ، معناها الاول انتهى ، فعندما نقول تعاد تشكيل الشركة كأننا نستخدمها وأعدناها وأبقينا على القسغ مثل ما هو اذا غيرت الاسم لا يغير من وضع الشركة شي اما اذا فسخت واعيد تشكيلها أصبحت شخص جديد .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

اعادة التشكيل قد تعني تغيير في الحصص والمسؤوليات قد تعني انتقال الشريك من شريك عادي الى شريك محدود ، من شريك عام عادي الى شريك محدود ، وهناك انواع مختلفة من الشركات وهناك حالات اعادة تشكيل لا تعني القسغ .

دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد محمد علي بدير

ياسيدي حسناً للموضوع أوافق مع من تفضلوا وقالوا بشطب هذه الفقرة . لان القسغ انتهى .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

اذا غوبنا كل هذه العبارة بكلمة . اذا غيرت انتهى الاشكال . فقط نضع - اذا غيرت الشركة اسمها - لكن اذا دخل شركاء جدد تبقى الشركة مستمرة . اذا دخل اناس او خرجوا تبقى الشركة . لكن النص الان الذي قاله الامتاذ محمود وثني عليه الامتاذ سلمان - اذا غيرت الشركة - الشركة تستمر سواء خرج شريك او دخل ثلاثة تبقى الشركة . ولذلك المهم في الموضوع - غيرت الشركة اسمها .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على ذلك ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

اذن المادة (١١) أ - تصبح : -

المادة ١١ - أ - اذا غيرت شركة اسمها دون تغيير المهنة التي تمارسها فيستمر مفعول الرخصة الى ان تنتهي مدتها .

فأني للفقرة - ب -

السيد المقرر

السيد المقرر

ب - اذا كانت الرخصة صادرة باسم شخص او اشخاص وانضم الى المحل اشخاص آخرون او انسحب منه بعض الاشخاص فتستمر ممارسة المهنة بأسماء الاشخاص الذين صلت الرخصة لهم الى ان تنتهي مدتها .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

اذا اشخاص مارسوا مهنة لازم نعتبرهم شركة او لا نعتبرهم شركة . اذا كانوا شركة يتوجب تسجيلها وهذا كان في محافظة عمان وفي امانة العاصمة يطلبون تسجيل عمل باسم شخصين ويقولون لهم بأن يعملون شركة وفي الواقع هذا قانوني الا اذا اردنا بالنسبة للقرى ان نسمح لاشخاص ان يمارسوا مهنة بدون ان يكون هناك عقد شركة وضمها بالشكل هذا غير قانوني .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام .

السيد احمد الطراونة

المهم ان نأخذ الحكم من قانون . اذا كانت امانة العاصمة الآن او غير امانة العاصمة تتمتع له لا تسمح لأكثر من شخص بممارسة عمل عندما يأتي القانون ويقول ان بالأمكان لأكثر من شخص ممارسة عمل فمعنى ذلك ان الوضع أصبح قانوني ويمكن ان تعطى الرخصة الى اثنين او ثلاثة او أربعة دون ان يسجلوا شركة ، طالما الاياحه جاءت في القانون والنص جاء في القانون .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي هناك في قانون الشركات او أي قانون آخر لا يمنع الناس من تعاظمي العمل بالأشراك مع من يرغبون واما ان يكونوا شركة مسجلة او غيره ، ليس هناك إطلاقاً في أي قانون وهذه قضية اولية ومعروفة ولكن يترتب هناك امور فيما بينهم ، ولكن هذا الامر لا يمنع إطلاقاً من ممارسة العمل بين الاشخاص .

دولة رئيس المجلس

عبدالمجيد بك .

السيد عبدالمجيد حجازي

ياسيدي الفقرة ب - اعتقد ان بها الجفاف للاشخاص الذين انسحبوا منها . اذا انسحب بعض الشركاء من العمل ودخل غيرهم وارثك هذا المحلل مخالفة قانونية ، فحسب نص الفقرة ب - فتكون مخالفة لاسماء الاشخاص الذين انسحبوا وهذا غير عادل .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

ابرهشام .

السيد احمد الطراونه

المعالجة تتم في الطريقة التي ينسحب فيها اشخاص اما يعلنوا او يعملوا اتفاقية وصار واضح لكل انسان اذا بدده يترتب عليه مسؤوليه ان يتبرأ من هذه المسؤولية بعقد مع الذي بقي في المحل إلى ان تنتهي مدة الرخصة .

دولة رئيس المجلس

ابر عصام

السيد محمد علي بدير

اقترح ان تقبل الفقرة كما جاءت .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على الفقرة كما جاءت ؟

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك .

السيد عبد المجيد الشريده

ياسيدي الشخص الذي حصل على رخصه باسمه ، عندما يترقى ، هناك عقوبه شخصيه توقع على المخالف ، فاذا توفي الشخص واصبح وراثته بدون انتقال الرخصة باسم احدهم او باسمهم ، هنا اصبحوا يديروا المحل وراحب الرخصة موقوف في حالة المخالفة على من توقع العقوبة هنا المخالف ليست هنا المخالف ليست الرخصة باسمهم ، هو جازة عن شخص يدير محل ليس باسمه .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

الدكتور خليل السالم

سيد الرئيس ، أنا افضل أن نفرق بين ممارسة المهنة واستمرار مفعول الرخصة الحقيقية المفهومين مختلفان تماماً . نحن نتحدث عن رخصه وعن استمرار مدة الرخصة ومفعول الرخصة وفي (ب) و (ج) أن استمرار ممارسة المهنة كلام . مع ان المقصود في استمرار الرخصة يدخلنا في المناهات التي أشار اليها الاخ عبد المجيد حجازي والاخ عبد المجيد الشريده . ولذلك أنا أرى لا غرض الوضوح ان يستمر مفعول الرخصة حتى انتهاء مدتها ، ولا يفرضها القانون . . . مستثمر ممارسة المهنة او لأحدهم ممارسة المهنة . كل ما نريد ان نقوله هو استمرار مفعول الرخصة فعدم الدخول في المناهات التي تدخلها في قضية ممارسة المهنة ان نعدل - ب - فيستمر مثلاً في ب - ويستمر مفعول الرخصة الى ان تنتهي مدتها . وفي - ج - يستمر مفعول الرخصة حتى انتهاء مدتها ، وبذلك تنتهي من الاشكالات . كل ما نقوله هو استمرار مفعول الرخصة وعندما تجدد يعاد النظر في الموضوع في جميع الشروط والتعليمات الاخ . وانا اقترح ان ندخل التعديلات في (ب) و (ج) .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي لو قبلنا بالتعديل . من الذي يمارس

المهنة

دولة رئيس المجلس

الورثة .

السيد طاهر حكمت

اذا كان الورثة فالمقصود ان نستبعد الاشخاص الاخرين الاشخاص الذين ليسوا ورثة ، يجب ان يكون هناك نص على هذا .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاة

ياسيدي أنا أقول ان الفقرة - ب - سليمة الفقرة - ج - لأن الاخ عبد المجيد تخوف من قضية اذا توفي المخالف . بطبيعة الحال اي جريمه تسقط بالوفاء . الحقيقة نحن نأتي على إنه اذا توفي شخص توفي شخص وحصل على رخصة ويريد ورثته ممارسة المهنة . قد لا يكون أي احد من الورثة يستطيع ممارسة هذه المهنة . اما النص الذي اقترحه الدكتور خليل أنه اذا توفي شخص حصل على رخصة يجوز لورثته - تبقى الرخصة حتى انتهاء مدتها يعني يبقى مفعول الرخصة سارية المفعول .

دولة رئيس المجلس

معالي ابر هشام .

السيد احمد الطراونه

المفهوم الماكس للفقرة . ان هؤلاء الورثة بعد انتهاء مدة الرخصة تمنعهم من العمل في فرق بين تجديد الرخصة وبين ممارسة المهنة حينما نقول . اذا اذا توفي شخص حصل على رخصة فيجوز لورثته أو لأحدهم ممارسة المهنة . لكن ممارستها إلى متى ؟ حتى انتهاء مدة الرخصة ، عندما تنتهي مدة الرخصة

يتهي عملهم وهذا فيه اجحاف . قد يكون هناك بعض . الاحيان مهنة يجيدها شخص ولا يجيدها ابتاؤه ولكن الأكثر ان هذه المهنة كتجاره تجيدها ابتاؤه فلنكي تضادى ان هذا العمل يتهي بانتهاء الرخصة يجب ان نجد حل لهذه المشكلة والأمننا الورثة من ان يمارسوا العمل في متجروالدهم . انهاء الرخصة لانتهي المدة يعني التاجر كل سنة يأخذ رخصة . هنا حتى انتهاء مدة الرخصة والتي هي مدتها سنة لكن المهنة قد تستمر (١٠٠ سنة) . فنحن هنا هنا منعنا الورثة من ممارسة عمل ابوهم . عندما تنتهي رخصه تلك السنة التي توفي فيها . ولذلك يجب ان نسمح لهم بممارسة المهنة وتعطى لهم رخصه اما اذا هم لا يجيدوا العمل طالما قلنا يجوز لورثته وما قلنا يجب فكلمة حتى انتهاء مدة الرخصة نشطب اذا توفي شخص حصل على رخصة يجوز لورثته أو لأحدهم ممارسة المهنة ضمن احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

الست انعام

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، البحث يدور في فقتطين مختلفتين النقطة الأولى حول ممارسة المهنة والحفظ وارد لأن الورثة قد لا يجيدون المهنة او لا يجوز يجوز لهم السماح بممارستها هنا أثني على رأي الدكتور خليل السالم ، أما النقطة الثانية التي أثارها معالي احمد الطراونه بالنسبة لمدة الرخصة إذا القانونيين بقسروها انها تعني انتهاء نهائي تحتاج الى تغيير . اما اذا كان التجديد وقت انتهاء الرخصة . فلا داعي للتغيير

دولة رئيس المجلس

ابر عصام

هكذا من الأصح

السيد محمد علي يدير

ياسيدي نحن نذهب أكثر بكثير مما هو فيها
إذا توفي شخص وكان لحاماً فورثته أو أحدهم يستطيع
ممارسة العملية لاستطيع القول أنه لا يستطيع لأنه
ليس لحاماً وطلما أنها جوازاً وليس وجوباً أعود
واقترح ان تبقى المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونه

السيد احمد الطراونه

إذا بقيت كما هي منعناهم . اقترح انه : إذا
توفي شخص حصل على رخصه يجوز لورثته أو
أحدهم ممارسة المهنة ضمن أحكام هذا القانون وشطب
حتى انتهاء مدة الرخصة لأنه هنا قيدت السماح
لهؤلاء الورثة بانتهاء الرخصة . في آخر السنة تقول لهم
وقفوا رخصة المحل .

دولة رئيس المجلس

أمين بك

السيد أمين شقير

المادة (١١) في الواقع أرادت ان تعالج قضية
اساسيه هي ان الرخصة الصادرة في وقت معين
لمصلحة شخص مضمون استمرار فعاليته طالما
نما تمارس وتستثمر وفق القانون قضية ممارسة المهنة
للا علاقة لها بالترخيص من هذه الناحية بالذات ، إذا
فتح محل أو مؤسسة في مكان ما مقبول للمهنة أو نوع
الذي فتح من أجله . الآن هنالك من معيته لها أساليب
ولها قوانين تنظم عملية الممارسة ومعظم المهن لا يوجد
قوانين لها إنما تحكمها قوانين خاصة بها
إنما هنا المقصد من الفقرتين (ب) و (ج) هو

استمرار الحقوق وليس انقطاعها . والكلام منصب
على الترخيص وليس على المهنة ولذلك أرى ان
تشطب عبارة ممارسة المهنة وتبقى الحقوق .

دولة رئيس المجلس

سلامان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي أنا أؤيد معالي احمد بك بدي أطبق
الناحية العملية . في خام سوق في سوق معين مخصص للحامين
له ملحه توفي ، وترك ورثة ، هؤلاء إذا لم يكن لهم
الحق بهذه الحقوق ويمارسوا المهنة بالذات أو
بالواسطة فعني ذلك حرمانهم من كثير من الحقوق
هم كانوا يعيشوا من هذه الملحة أو لا يعيشوا منها
موضوع آخر ، لذلك أقترح ان يبقى النص مع شطب
حتى انتهاء مدة الرخصة .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ما يتعرض له هذا القانون لا يلغي احكام
القوانين الاخرى التي تنظم الممارسة او تنظم حقوق
الانتقال وغيرها ، ولذلك ارجو ان لا تذهب بعيداً
في التفسير وتفسر الفقرة - ج - ضمن الامور المالية
بل نحن هنا في بحث قواعد لممارسة المهنة والقوانين
الخاصة بها . وعليه تكون الفقرة - ج - كما هي
ليست بحاجة الى ايضاح آخر وهي لا تعني منع
الاشخاص من ممارسة المهنة بعد الوفاة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك حجازي .

السيد عبد المجيد حجازي
ياسيدي ارى ان تعدل هذه الفقرة بحيث
تكلم فقط عن الترخيص وليس عن الممارسة اذا
توفي شخص حصل على رخصة تتقل حقوق
الترخيص الى ورثته .

دولة رئيس المجلس

عمود بك .

السيد محمود الشريف

ياسيدي موضوع الممارسة لا ارى انه قضية مهمة
لانه وارد هنا جوازاً . والاخوان اعترضوا على
قضية ممارسة المهنة ومنهم الدكتور خليل . انا ارى
ان تبقى قضية الممارسة لانها ليست الزاماً بل يجوز له
في موضوع الرخصة كل هذه المادة يجب على سؤال
اساسي . ماذا يقع بل ما هو مصير الرخصة اذا وقعت
متغيرات على اسم الشركة وتوفي احد اصحابها ،
وبالتالي ارى ان تبقى قضية حتى انتهاء مدة الرخصة
لان المادة كلها قائمة على الاجابة على مثل هذا السؤال
ولكن لتشارك المعنى الذي اشار اليه معالي الاستاذ ابو
هشام نضيف اليها فقرة أخيرة ثم تجدد الرخصة بموجب
أحكام هذا القانون في نهاية الفقرة وبالتالي تحيط
بجميع المعاني ابقاء المادتين على ما هم عليه ثم اضافة
الفقرة الآتية في آخر الفقرة - ج - ثم تجدد الرخصة
بموجب احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك الشريده .

السيد عبد المجيد الشريده

إذا توفي شخص حصل على رخصه يجوز لورثته أو
أحدهم ورثته - لأحد الورثة تضم أحدهم وتضم الورثة

- يجوز لأحد الورثة أو من يفوضه من أو يفوضها
قبلهم فقد لا يستطيعون ممارسة المهنة فيجوز لهم ان
يفوضوا شخص آخر ويستمر في هذه المهنة يجوز لأحد
الورثة أو المفوض من قبلهم أن يعمل بموجب هذه
الرخصة حتى انتهاء مدتها .

دولة رئيس المجلس

أمين بك

السيد أمين شقير

نص معدل ، إذا توفي شخص حصل على رخصه
يجوز لورثته أو لأحدهم استثمار الترخيص لأنه
ليس محدد بزمان وممارسة المهنة شيء آخر
دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

كلمة ممارسة المهنة بقي بالفرض لأن ممارسة
المهنة قد تكون بالذات أو قد تكون بالواسطة وطلما أنها
وردت بشكل مطلق ، المطلق يجري على إطلاقه
ولنكتفي بالنص الوارد كما هو .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونه

في عدة اقتراحات ، المهم هنا أن تحفظ الحق
للورثة ، المقصود في الفقرة - ج - هي المهن الغير
وارده في قوانين اخرى . في عندنا قانون
الشركات له وضع معين ، قوانين الارث لها وضع
وضع معين ، لكن هنا حرفه مطلقه فجاءت المادة
إذا توفي شخص حصل على رخصه يجوز لورثته أو
لأحدهم ممارسة المهنة . أمر ممارسة المهنة هنا ضروري

هكذا من الأصل

لغايات الرخصة مرتبط بالرخصة اما نشطب عبارة حتى - انتهاء مدة الرخصة ضمن أحكام هذا القانون - أو إذا أردنا أن نحفظ بكلمة الرخصة يوضع النص بالشكل التالي وأرجو أن يكون هذا الاقتراح هو الاقتراح النهائي أما ان يقبله المجلس الكريم أو لا يقبله : - وإذا توفي شخص حصل على رخصة يجوز لورثته أو لأحدهم ممارسة المهنة وتستمر الرخصة حتى انتهاء مدتها ثم تجدد ضمن أحكام هذا القانون . يعني حفظنا استمرار الرخصة بنفس الوقت حفظنا لم الحق انها تجدد .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

هذا القانون لا ينشئ حقوقاً للأفراد ولا يربط حقوقاً غير الامور المتعلقة في الرخصة . هو يبحث أن الأشخاص بحاجة الى ترخيص جديد أم لا الاقتراح الذي أدلى به الأخ ابو هشام اقتراح وارادولكنه من قبيل التزديد والزيادة ولزوم ما لا يلزم . فأرجو ان يصوت على المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

دكتور السالم .

الدكتور خليل السالم

قبل التصويت دولة الرئيس ، أريد أن أثير نقطة فيما إذا كان الورثة أعمارهم عشرة سنين أو أقل ولا يستطيعون أن يمارسوا أي مهنة ، عندئذ لا نستطيع أن نقاضي عن الهدف الأساسي من هذه المسألة الهدف الأساسي من الحديث عن مفعول الرخصة وغالباً نتحدث كثيراً عن ممارسة المهنة

ستقع في اخطاء كثيرة ، ولذلك أعيد اقتراحي الأصلي بأن أتحدث عن الرخصة ومفعول الرخصة واحتمال تجديد الرخصة بحسب أحكام القانون - لا تغير اضافتها ولا تضيف معنى جديد ولذلك أرجو أن تفكر في قضية تجديد الرخصة ومفعول الرخصة فقط ، أما ممارسة المهنة فستدخلنا في كل المناهات التي دخل بها بعضنا اقتراحي منذ البداية ان هذا الكلام يتصل بالرخصة ومدة الرخصة في المادة أ - مدة الرخصة في المادة ب - مدة الرخصة في المادة ج - هذا الأصل هذا هو النتيجة لا تكلفهم برخصة جديدة إلى أن يتدبروا أمرهم . وقد يعينوا شخصاً جديداً وهناك مهن غير مذكورة لها شروط عديدة وقوية قد لا تنطبق عليهم ولذلك أرى أن تعاد الصياغة وآسف أنه اللجنة ما انتبهنا لهذه النقطة وأنا اعترض عن ذلك بأن نحصر أنفسنا في قضية مفعول الرخصة رقم واحد رقم اثنين لانحاول أن نشرع الآن في حقوق مكتسبة وفي قوانين الارث وفي قوانين تأليف الشركات وفي عملية تجديد الرخصة الخ. هذه ينظمها القانون .

دولة رئيس المجلس

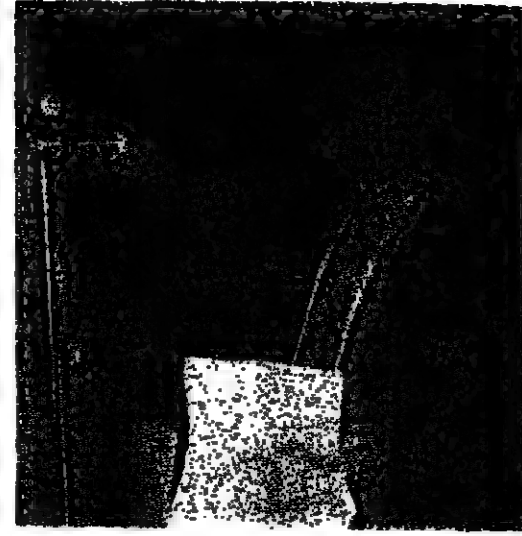
كمال بك

السيد كمال الدجاني

اقتراح بما يجب على تساؤلات الكثير. اذا توفي شخص حصل على رخصة يستمر العمل في الرخصة لمصلحة الورثة .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العدل



معالي وزير العدل

قصد المشرع من وضع هذه الفقرة هو استثناء من القاعدة العامة الواردة في المادة - ٤ - فقره أ - . ولا يجوز لأي شخص أن يتعاطى باسمه مهنه إلا إذا حصل على رخصة بذلك . فالأصل في الرخصة شخصية للشخص . فأنت هذه الفقرة استثناءاً لحفظ حقوق الورثة قالت : - اذا توفي شخص حصل على رخصة يجوز لورثته أو لأحدهم ممارسة المهنة حتى انتهاء مدة الرخصة ، والقصد منها أن يعفوا من رسم الرخصة .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي سبق أن اقترحت اقتراح وثني عليه أرجو ان يطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس

الآن لدينا النص كما جاء ، وهناك اقتراح بحذف كلمة حتى انتهاء مدة الرخصة .

السيد احمد الطراونه

يا دولة الرئيس ، هذا الاقتراح عدل واصبح على الشكل التالي :- بعد ممارسة المهنة - وتستمر الرخصة حتى انتهاء مدتها ثم تجدد ضمن أحكام هذا القانون . هذا الاقتراح الذي طرحته اذا توفي شخص حصل على رخصة .

دولة رئيس المجلس

اذن لدينا اقتراح معالي ابو هشام بأن تبقى المادة كما هي ويضاف عليها

السيد احمد الطراونه

لا تشطب كلمة - حتى انتهاء مدة الرخصة وتصبح بالشكل التالي :- « اذا توفي شخص حصل على رخصة يجوز لورثته أو لأحدهم ممارسة المهنة وتستمر الرخصة حتى انتهاء مدتها ثم تجدد ضمن أحكام هذا القانون » .

دولة رئيس المجلس

يؤيد المجلس ذلك ؟ .

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

نايف باشا .

السيد نايف السعد

ياسيدي هذا ينطبق على نفس الفقرة ب - اذا أخذنا بهذا الاقتراح فإنه ينطبق على الفقرة ب - لأنه لغوياً محظورة القضية في ب - و ج - قضية لغوية . ما جاء على ج - يجب أن يأتي على ب - ايضاً .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

الملاحظة التي أوردتها نايف باشا صحيحه وما أضيف الى جـ يجب ان يضاف الى بـ -

دولة رئيس المجلس

اذن يضاف نفس النص الى فقره - بـ .

الست انعام .

السيدة انعام المفتي

نقطة نظام كان في اقتراح من الدكتور خليل السالم وثني عليه ولم يطرح للتصويت والاصل اذا كان فيه اقتراح معدل ان يصوت عليه .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل الان راضي بما توصل اليه المجلس .

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي الحق في الممارسة يختلف عن الحق المتعلق في الرخصة .

دولة رئيس المجلس

المادة ١٢ .

السيد المقرر

المادة ١٢ - يقدم طلب تجديد الرخصة الى رئيس البلدية او لمصاحب المالية على التوديع المقرر خلال شهر من كانون الثاني وشباط من السنة وللوزير تجديد هذه المدة لشهر واحد على الاكثر اذا رأى ضرورة لذلك

دولة رئيس المجلس

السيد طاش

السيد شمس الدين طاش

كان المجلس قد تحفظ وبعد عبارة - او من يفوضه رئيس البلدية عند تعريف رئيس البلدية خوفاً من التوسع في الصلاحية . ولكن أرى وضع اول الفصل ، المفوض هنا يعني بالغاية لأن رئيس البلدية لن يتمكن من نظر كل الرخص . اقتراحي او الموظف المفوض

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي هذه يعالجها قانون البلديات . والطلب يقدم الى البلدية . ولذلك ما في غضاضة في النص . يعني اذا قلنا قدم طلب الى رئيس الوزراء هل يعني هذا ان يسلمه الى مضر باشا .

دولة رئيس المجلس

اذن النص مقبول كما ورد .

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

الفقره التي يليها

السيد المقرر

بـ اذا لم يقدم تجديد الرخصة خلال الفتره المحدده بالفقره (أ) من هذه الماده من قبل وقبل انتهاء

مهلة اخرى مددت تلك الفقرة اليها يستوفي طالب التجديد : -

١ - رسم الرخصة كاملاً .

٢ - مبلغ اضافي يعادل (٥٠ ٪) من رسم الرخصة .

دولة رئيس المجلس

يرافق المجلس على فقره ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

حـ على اي شخص لا يرغب في تجديد رخصه المهنة الصادرة له او الذي يترقت عن ممارسة المهنة ونحاسب المالية خطياً بذلك .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام .

السيد محمد علي بدير

ياسيدي اقتراح شطب جـ اذا لم اتقدم بطلب تجديد الرخصة تعتبر مشطوبه .

دولة رئيس المجلس

عبدالمجيد بك .

السيد عبد المجيد الشريده

فقره بـ بند (٢) مبلغ اضافي كغرامه ماليه الغرامة توقيعها المحكمه ، وكغرامه تستعمل كعقوبه توقيعها الحكومة ، فهي تقريباً ثقله فانا اقترح فقط مبلغ اضافي .

دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني

السيد كمال الدجاني

أنا أوافق الاقتراح لأن الغرامة المالية تذهب الى الحكومة ، اما الرسم يذهب الى الأمانة او البلدية اذا وضعنا هنا مبلغ اضافي كغرامة مالية الغرامات تذهب الى الحكومة وليست للبلديات فنقول - مبلغ اضافي -

دولة رئيس المجلس

أبو عصام

السيد محمد علي بدير

ياسيدي انني على الرأي ... مبلغ اضافي (٥٠ ٪)

دولة رئيس المجلس

أمين بك

السيد أمين شقير

فيما يتعلق بالفقرة الثانية - ب - سواء المبلغ الاضافي او كانت غرامة . على الكلام الخمسين بالمائة هذه النسبة عالية وقد تكون غير معقولة وغير مقبولة . هناك منطق لكل غرامة . لأسباب التأخير . التخلف . لماذا ٥٠ ٪ ؟

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك الطراونه

السيد احمد الطراونه

أنا مع الاخ أمين لأن كل قوانيننا التي ترتب الغرامات لا تتجاوز ١٠ ٪ . مثلاً ضريبة الدخل او المسققات (١٠ ٪) هي المبلغ المعقول الذي نضعه على شخص تخلف أو ما دفع فلو تنزل النسبة الى (١٠ ٪) أو (١٥ ٪) أما ٥٠ ٪ نسبة كبيرة . النقطة الثانية حول ما أثاره الزميل محمد علي بدير حول جـ - قد وافقه

هكذا من الأشهر

ولكن هناك ناحية مالية فنية حتى تعرف البلدية شو المبالغ التي راح يجيبها من رخص المهن ويكون عندها خبر إنه ١٠ أو ١٥ شخص وإن هذه الأسماء ضمن الموازنة فهنا بقاءها حتى نضمن موازنة البلدية أو المجلس القروي ويكونوا على بينة، ونضعهم المالي. فبقاها مناسب.

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ياسيدي باعتقادي ان المبلغ الإضافي وهو (٥٠٪) هو مبلغ معقول. قانون الرخص الحالي يعمل الغرامة (٥٠٪) وهذا نحن لانحدث حكماً جديداً. من الناحية الوظيفية ان أكثر الرخص متدنية القيمة. ولا بد من ان يكون الرادع أو المزيد لتقييم الرخصة وادع مهم فلا يعقل ان يكون أقل من (٥٠٪). أما بالنسبة للشركات الكبرى فيجب ان تكون حساباتها منظمة وان تعرف مالها وما عليها. ولذلك ارى ان هذه النسبة نسبة معقولة.

دولة رئيس المجلس

نايف باشا

السيد نايف السعد

ياسيدي اقترح شطب هذه المادة لانه هناك مادة تغطي هذه المادة وهي المادة (٨) فقرة (ج) والتي تفرض غرامة (٣٥٪) وينفس الوقت يجب ان نلغي كلمة غرامة.

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان اورتيمه

سيدي أنا باعتقادي أن (٥٠٪) مش كثير لأنه الأصل ان نحترم القانون. فالو نظرنا الى ما تعاني البلديات والأمانة العامة من المخالفات من المخالفات ومخالفات اصحاب الأبنية لوجدنا هذه الغرامة مناسبة جداً.

دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد محمد علي بدير

ياسيدي حتى يكون في توحيد طلالا ورد في المادة (٨) فليكن في المادتين (٣٥٪).

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

الدكتور خليل السالم

٣٥٪ الأولى دولة الرئيس نعمل بدون رخصه يعني غرامتها أقل من يجبل القانون. اما في المادة الثانية (٥٠٪) لانها تتعلق بالتجديد وقائم على رأس عمله ومتجره يعمل، وكل ما عليه إنه يقدم الطلب، وباختياره هو أن يؤخر طلبه، ومع ذلك هو الذي يقرر أن يتأخر فيجب أن يدفع غرامه، وغرامة أكبر منها في الحالة الأولى.

دولة رئيس المجلس

اذن لدينا الآن الصيغة المقدمة من اللجنة الى المجلس وهناك اقتراح من أكثر من عضو ببقاء هذه النسبة و آخر بتزيلها، من يؤيد التزيل الى ٣٥٪؟

السيد الامين العام

(١٣)

دولة رئيس المجلس

سقط الاقتراح.

اذن تبقى المادة كما وردت. هناك اقتراح من ابو عصام يشطب فقره جـ وآخر من ابو هشام بابقاها، فمن يؤيد شطب الفقره جـ. كمال بك.

السيد كمال الدجاني

الذي ملاحظه. أو من المجلس الكريم أن يلاحظها عدم الاخبار يرتب جريمة، لأنه في المادة (١٨) يقول يعاقب بغرامه لا تقل عن خمسة دنائير الفقره جـ يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير او بالمجلس مدة أسبوعين أو بكلتا العقوبتين كل من -خالف أي حكم من أحكام هذا القانون. يعني اذا التاجر لم يخبر رئيس البلدية بأنه لا يرغب بممارسة المهنة يكون قد ارتكب مخالفة وعليه ان يدفع غرامة. هذا ما حبيت ان أوضحه قبل ان يجري اي تصويت.

دولة رئيس المجلس

محمود بك

السيد محمود الشريف

أنا في الحقيقة أميل الى إلغاء هذه المادة مع تقديري لوجهة نظر معالي ابو هشام في حرص البلديات على أن تعرض موازنتها وتقدرها الواقع سيكون كثير؟ ان تطلب من اكل الناس الذين يشتغل في مهن بسيطه أن يقدموا كتب. أنا أتصور أن الشخص الذي لا يود أن يمارس المهنة مضى عليه شهر كانون أول وشباط وما قدم طلب بعد المهله يعتبر أنه استنكف عن ممارسة المهنة فأنا أرى أن ابقاء هذه المادة لانقيد أي مصلحه وأرى اننا نأخذها كلية.

دولة رئيس المجلس

أبو عصام



السيد محمد علي بدير

ياسيدي أنا الذي اقترحت إلغائها. لكن توضيح ماورد على لسان الاخ ابو هشام أقول مايلي:- انه من الضروري أن يتقدم قبل ثلاث أشهر حتى يعرفوا ميزانيتهم كبلديه فقديمسوت عشرة ولا ولا يقيدوا فمن أين يعرف محاسب البلدية ان هؤلاء ميموتوا.

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس، إلى جانب قضية الموازنة كيف يعرف رئيس البلدية إذا كان صاحب المهنة متأخراً في تقديم الطلب، فلا بد اذن من ابقاء هذه المادة. نحن نحاول ان نحفظ حقوق البلدية دئمه، ولا نورد أي نص يحفظ حقوق الشخص الذي يشتغل فاذا كان تأخر في تقديم رخصه تجاربه. اما اذا البلدية تأخرت

هكذا من الأشهر

لأنجازها إذا تأخرت في إعطاء الرخصة - فلازم يكون في شيء من المنطق لأن هناك كثير من التذمر من أصحاب المعاملات والمواطنين .

دولة رئيس المجلس

دكتور محمد

الدكتور محمد عضوب الزين

العقوبة تقع على من لا يقدم الطلب ولذلك اقترحت ان نشطب الفقرة كما تفعل الأخ أبو عصام .

دولة رئيس المجلس

الصيغة - مطروحة على المجلس للمرافقة أمامي اقتراح بشطبها من يوافق ؟
عد يا عدنان بك .

السيد الأمين

الاكثرية

دولة رئيس المجلس

اذن تشطب

المادة (١٣) السيد المقرر

السيد المقرر

المادة ١٣ - على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهن داخل منطقة البلدية ان يبرز عند طلب الرخصة او تجديدها شهادة تتضمن ان تلك المهنة قد تمت الموافقة على ممارستها من الجهات المختصة بذلك بموجب قوانينها الخاصة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

سيد الرئيس ، بناءً على طلب كثير من المؤسسات المعنية والجهات المختصة ، يحصل ان نذكر هذه الجهات بالنص ما أمكن ذلك ، ولذلك أرجو ان تعدل المادة بشكل يلفت النظر . يبقى السطرين الأول والثاني : شهادة تتضمن ان تلك المهنة قد تمت الموافقة على ممارستها من الجهات المختصة كالمؤسسات الرسمية والغرف التجارية والصناعية والتقابات وغيرها وذلك بموجب قوانينها الخاصة المعمول بها . هذا انطب الحقيقة بناءً على طلب رؤساء الغرف هم يفصلون ان يجري الحديث في القوانين كما يجري في قانون رخص المهن في مدينة عمان . حيث من الضروري ان يبرز التاجر قبل طلبه تقديم الرخصة من رئيس البلدية شهادة الانساب الى الغرفة التجارية والانتساب الى المهنة . فأغراض تلبية هذا الطلب وقد بلا في بطريقة أخرى يترجمها أحد الأخوان انما الأفضل ان يتناول في التشريعات - تشريع مدينة عمان وأمانة العاصمة والتشريع بالنسبة للبلديات الأخرى . حدثنا معالي الوزير بهذا الموضوع وراى أن هذا مثل النص يلي الرغبات التي قدمت اليه كما قدمت لبعض أعضاء هذا المجلس . وأعيد الاقتراح لتكون النقطة واضحة ان تقرأ المادة كمايلي (على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهن داخل منطقة البلدية أن يبرز عند طلب الرخصة او تجديدها شهادة تتضمن ان تلك المهنة قد تمت الموافقة على ممارستها من الجهات المختصة كالمؤسسات الرسمية والغرف التجارية والصناعية والتقابات وغيرها وذلك بموجب القوانين الخاصة المعمول بها او قوانينها الخاصة المعمول بها) يمكن أنا مع الأخ أحمد بك اذا بقدر نفطي جميع هذه الهيئات

المختصة او الجهات المختصة ونضعها في قانون ويكون القانون أوضح ، أنا لأعارض ذلك . وقد يرى الأخوان إضافة أي شيء كالمؤسسات الرسمية والغرف التجارية والصناعية والتقابات والخ ، ممكن ان يعتبر جهة مختصة ضمن أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونه

نضيف إلى ما قاله معالي الدكتور بعد كلمة أو تجديدها - شهادة من الجهات المختصة تتضمن أن تلك المهنة قد تم ترخيصها . يعني نكتب بكلمة من الجهات المختصة - طالما أن هناك قوانين وهناك تعليمات اذا صدرت في التعليمات يذكر أنه يجب على كل صاحب مهنة أن يحصل على الأوراق طالما ان هناك قوانين وهناك تعليمات اذا صدرت في التعليمات يذكر أنه يجب على كل صاحب مهنة ان يحصل على الأوراق المطلوبة منه هناك قوانين والمفروض ان لايجعل القانون احديهم كان هذا القانون او غيره من القوانين فاذا اضمتنا كلمة - من الجهات المختصة مع كلمة شهادة يصبح النص : - على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهن داخل منطقة البلدية ان يبرز عند كل طلب الرخصة او تجديدها شهادة من الجهات المختصة تتضمن ان تلك المهنة ... الخ لأن الحصر يدخلنا في اشكال كيف نعدله .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالرؤوف بك .



السيد عبدالرؤوف الروابدة

التقابات لا تخضع لأي ترخيص مهنة من تاهن للبلديات وبالتالي يرد النص عليها غير وارد لأن لم قانون . به وود النص هنا على الجهات المختصة ويربطاً بأن يكون قد صدر قانون ويتم الترخيص بموجب هذا القانون ولذلك جاء النص عاماً دون أن يخرج المواطن ويطلب منه أموراً شكاكية وذلك لأن النص الوارد كاف .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام

السيد محمد علي بدي

يا سيدي الكريم ، قد قبل معالي الأخ أبو هشام لايجزى ولم يأتي يجديده هو كما ورد لكنني أقترح مايلي : - أوافق على ان تنقل برئيس اللجنة أو ان تقول : - وشهادة تتضمن ان المكلف مسجل في غرفة التجارة أو الصناعة في البلدية التي يتعاطى به عمله عن تلك السنة والسبب مايلي : - اذا اقتصرنا على الجهات المختصة قد يأتي انسان ويقول أنا مسجل في سجل الشركات أو أنا مسجل في سجل التجاري أو غيره ودفعه أذاً ان قياس لابد من هذا وهو موجود فعلاً حرفياً في القانون .

هكذا من الأفضل

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

أعتقد أن إيراد أي أمثلة في هذا النص لمثلث يضعف النص والنص كافي لكل غاية فالغرفة التجارية لها قوانينها الخاصة ولها التزاماتها وعندما نورد النص بشكل عام لا يعني أننا نغير من هذه القوانين شيئاً ، فالرجاء أن يبقى النص كما هو لأنه يستوعب كل هذه الأمور .

دولة رئيس المجلس

نايف باشا .

السيد نايف السعد

ياسيدي أنا أقترح أن تبقى كما هي باستثناء كلمة الترخيص لأنه قد تم الترخيص ولأنه هنا يتضاعف رسم الترخيص . كلمة ترخيص تستبدل بالموافقة .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير في شيء تريد أن تضيفه .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية السيد إبراهيم إيوب (داخل منطقة البلدية أو خارجها) . كلمة داخل البلدية تحذف .

دولة رئيس المجلس

أذن لدينا الآن النص كما ورد ولدينا اقتراح يوضع تفاصيل عليه مثل وضع الشركات والغرف التجارية والقابات ، ويرى بعض الأخوان القانونيين أن هذا الإدخال يضعف النص .

أبو عصام في بعد شيء .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

طيباً ياسيدي . لأنه إذا جئنا إلى جدول الرسوم نجد ليس هناك أحداً إلا التجار والصناع .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس . أظن أن كلمة شهادة من الجهات المختصة أفضلها أنا تشيئاً مع اقتراح الأخ الشيخ محمد بك الأفضل تأتي شهادة من الجهات المختصة تتضمن أن تلك المهنة قد تم الترخيص بممارستها . أو أن الشخص قد انتسب يعني يجب أن نفرق في عملية الانتساب لو كانت عملية ذكر الانتساب للغرفة التجارية أو الصناعية لأننا لما كانت قد وردت في قانون أمانة العاصمة ، ولذا كانت قد وردت هناك فمن الأفضل بناءً على طلب المعنيين أعني المكلفين والغرف التجارية ، الأفضل أن تضع لما ما يوضح المقصود من الجهة المختصة في هذه المادة . أنا مع الأخ معالي الوزير بأن القابات مش لازم تدخل الصحيح مش لازم إذا المقصود هنا تعطي العبارة بالانتساب للغرف التجارية والصناعية إذا المقصود هنا تعطي العبارة بالانتساب للغرف التجارية والصناعية فأنا أفضل ذكرها ولذلك أظن المادة يمكن أن تصبح : شهادة من الجهات المختصة تتضمن أن تلك المهنة قد تم الترخيص بممارستها أو أن الانتساب أو تم الانتساب إلى الغرفة التجارية أو الصناعية وذلك بموجب القوانين الخاصة المعمول بها يعني لا يفسر القانون المزيد من الوضوح في هذه المادة . وإن الطلب

جاء من أصحاب العلاقة وخصوصاً كما قال الأخ بلير أن جميع الناس المدكورين هنا هم من الفئات التي يجب أن تنتسب إما إلى الغرفة التجارية أو إلى الغرفة الصناعية .

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله اخوارشيد

السيد عبد الله اخوارشيد

في تساؤلات بالنسبة للمادة . مع احترامي لرأي الدكتور خليل ، على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهنة . الغينا كلمة داخل البلدية . أن يبرز عند طلب الرخصة أو تجديدها شهادة تتضمن أن تلك المهنة قد تم الترخيص بممارستها من الجهات المختصة . هنا الترخيص من الجهات المختصة يعني نوعاً ومكاناً وشخصية هو ذاته هل يعني أن الدكتور يأتي بشهادة من القابة انه مرخص لأن يمارس هذه المهنة .

دولة رئيس المجلس

أذن أنت مع النص يا عبدالله بك .

السيد عبدالله اخوارشيد

أنا مع النص إذا كان مطلق . وهنا حضر معالي وزير الصناعة والتجارة السيد نجم الدين البجاني

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك .

السيد عبد المجيد حجازي

ياسيدي أرى أن في المادة تطويل . وكلام زيادة ، فنقول على طالب رخصة المهنة .

دولة رئيس المجلس

ست انعام .

السيدة انعام المفتي

أود أن أثير نقطة هو أن على الشخص أن يبرز عند طلب الرخصة أو تجديدها شهادة أن لا أرى مبرراً أن يقدم الشهادة عن طلب تجديد الرخصة إذا كانت الفكرة أن يقدم شهادة جديدة لكن إذا كان سيقدم نفس الشهادة الأصلية التي بموجبها حول حق الترخيص فهذا طلب اضافي على المواطن لا مبرر له وهناك تعقيدات لا مبرر لها ادارياً عند طلب رخصة جديدة عليه أن يقدم الأوراق المطلوبة أما عند التجديد فلماذا يطلب منه شهادة جديدة .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونه

ياسيدي اقترح أن تكون المادة على الشكل التالي : - (على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهنة أن يبرز عند طلب الرخصة أو تجديد تجديدها شهادة من الجهات المختصة تتضمن أن تلك المهنة قد تم الترخيص بممارستها وأن طالب الرخصة مسجل في الغرف التجارية أو الصناعية أو المرجع التابع له بموجب أحكام القوانين المعمول بها) .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

السيد عبدالرؤوف الراويده

أوافق السيدة انعام من أن هناك تعقيد على المواطن لأنه يحصل على حق ممارسة المهنة كل سنة ولذلك فلا حاجة للحصول على الشهادة مرة أخرى في

هكذا من الأشغال

في كل عام . الجزء الثاني أنا لا اعتقد ان من وظيفة هذا القانون تأكيد قانون غرف التجارة والصناعة قانون غرف التجارة والصناعة هي تحديد شروط الانتساب والترخيص وجوده وعدمه وليست وظيفته بحث هذا القانون والأبحاث قوانين أخرى غير قانون غرف التجارة والصناعة نحن نقول أن أي جهة مختصة في هذا الامر حق في قانون لاحق ان ينتسب الصانع واجب أن ينتسب وان يبرز شهادة هذا الانسان لم يبدأ الممارسة . المطلوب منه الانتساب الى غرفة التجارة او الصناعة قبل ان يمارس وقبل ان يحصل على الترخيص فعليا ان نتطرق حتى يبدأ عمله لأنه قد لا يحصل على الترخيص

دولة رئيس المجلس

وليد بك

السيد وليد عصفور
ياسيني ما تفضل به معالي عبد الرؤوف بك الواقع غير وارد . لأنه اذا تم الترخيص له وبعدين عليه ان ينتسب الى الغرف قد لا ينتسب الى الغرف . فيكون مارس العمل وحصل على كامل حقوقه وقد لا يذهب الى غرف الصناعة او التجارة أنا أريد التعديل الذي تفضل به معالي ابو هشام .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت
إبقاء المادة كما هي مع حذف كلمة تجديدها ووافق الأسباب التي أبدتها معالي عبد الرؤوف بك الروابده .

دولة رئيس المجلس

في اقتراح موضح يرى النص على الجهات سواء الصناعية او التجارية او الجهات المختصة الأخرى والذي هو زيادة ، في التوضيح

دولة رئيس المجلس

نايف بك .

السيد نايف السعد

عندي اقتراح يختصر المادة ويوفي بالفرض :-
(على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهنة ان يكون مؤهلا بموجب الأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة) .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك .

السيد عبد المجيد حجازي

سيدني أظن أن هذا القانون سيأتي قانون آخر يتعلق به من رسوم الجامعة فهذا راجح يكون له علاقة مع هذا الموضوع فلا بد أن يتكرر ويصير تعارض مع غرف التجارة والصناعة وهذا لا يعني التهرب من رسوم الجامعة .

دولة رئيس المجلس

نعود الى النص الذي أمامنا وعليه رد اقتراح بتعديل . اقتراح طاهر بك بشطب كلمة تجديد .

السيد احمد الطراونه

اقتراحي الأول لأنه يغير كثير .

دولة رئيس المجلس

اذن لدينا اقتراح معالي ابو هشام بقرأه ونرى من يوافق عليه .

السيد احمد الطراونه

التعديل على النحو التالي :- (الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهنة أن يبرز عنا الرخصة أو تجديدها شهادة تتضمن أن تلك المهنة قد تم الترخيص بممارستها وان طالب الرخصة مسجل في الغرف التجارية او الصناعية او المرجع المختص بموجب أحكام القوانين المعمول) .

وهذا هو النص النهائي :

المادة ١٣ - على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهنة ان يبرز عند طلب الرخصة او تجديدها شهادة من الجهات المختصة تتضمن أن تلك المهنة تم الترخيص بممارستها وان طالب الرخصة مسجل في الغرف التجارية او الصناعية او المرجع المختص بموجب أحكام القوانين المعمول بها .

دولة رئيس المجلس

ثني على الاقتراح من يوافق ؟

(٢٥) عضو

فاز الاقتراح .

والآن لدينا اقتراح بشطب كلمة - تجديدها

من يوافق عليه ؟

(٧) أعضاء

سقط الاقتراح .

المادة التي تليها .

السيد المقرر

الدكتور خليل السالم

يتلو المادة (١٤)

المادة ١٤ - اذا فقدت او تلفت الرخصة ، تصدر البلدية رخصة أخرى بدلا عنها بناء على طلب صاحبها مقابل رسم مقطوع قدره دينار واحد ويسري مفعولها للمدة الباقية من السنة المالية المتعلقة بها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

اذا فقدت او تلفت الرخصة ، تصدر البلدية أو محاسب المالية ، تصدر دون الإشارة إلى البلدية ياسيني إما أن نشطب البلدية أو نقول ، تصدر البلدية أو محاسب المالية .

دولة رئيس المجلس

نشطب كلمة بلدية .

عبد الرؤوف بك .

السيد عبد الرؤوف الروابده

قلنا في المادة (٣) بقول محاسب المالية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية لغايات تطبيق أحكام هذا القانون بالنسبة للأماكن التي تقع خارج مناطق البلديات ، ولذلك لضرورة للذكر محاسب المالية إطلاقاً والاكتفاء بذكر رئيس البلدية فقط وهناك المادة الثالثة تتعلق بمحاسب البلدية .

دولة رئيس المجلس

اذن تبقى المادة كما هي مع شطب كلمة

البلدية

من يوافق على ذلك ؟

الجميع

موافقون :

هكذا من الأصح



دولة رئيس المجلس
المادة التي تليها .

السيد المقرر

يتلو المادة (١٥) - أ.

المادة ١٥ - أ - لرئيس البلدية او محاسب المالية في اي وقت اجراء تفتيش على المحلات للتحقيق من مراعاة اصحابها لأحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

دولة رئيس المجلس
كمال بك

السيد كمال الجباني

شطبنا في المادة (٢) - رئيس البلدية او من يفوضه وهنا يجب أن نضع شخص مفوض للتفتيش لأنه مش معقول رئيس البلدية يقوم بالعملية .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك

السيد طاهر حكمت

كلمة في أي وقت هل تصرف الى الليل . هل المقصود فيها خلال السنة او في أي وقت ؟ فإذا المقصود خلال السنة ارى شطب كلمة - في أي وقت .

دولة رئيس المجلس
من يوافق على الشطب

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها

السيد المقرر

يتلو المادة (١٥ - ب)

ب - تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان من المحل وتبرز لأي موظف مفوض بتطبيق او تنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك موظفي ديوان المحاسبة لتلك الموظفين تدقيق الرخصة وطرح أي سؤال سؤال او استيضاح بشأنها على صاحبها .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد الشريده

كلمة - تبرز - ليس لما داع طالما ان الرخصة موضوعة في مكان ويشكل بارز .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

قد تكون الرخصة في مكان غير بارز ولذلك يطلبها المفتش ومن واجب الشخص ان يبرزها .

دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس على المادة .

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها

السيد المقرر

يتلو المادة (١٦)

المادة ١٦ - تحصل جميع رخص المهن والفرامات التي بموجب هذا القانون بمقتضى

قانون تحصيل الاموال الاميرية او اي تشريع آخر تحصل بموجبه اموال البلدية .

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك

السيد عبد الرؤوف الروابده

التي تحصل هي الرسوم وليس الرخص

دولة رئيس المجلس

هذا هو المقصود وتعديل .

هل يوافق المجلس على المادة (١٦) ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها

السيد المقرر

يتلو المادة (١٧)

المادة ١٧ - تعفى من رسوم طوابع الواردات جميع الطلبات والشهادات المتعلقة بهذا القانون .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة (١٧)

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها

السيد المقرر

يتلو المادة (١٨) أ .

المادة ١٨ - أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن مائة دينار او بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بالعقوبتين معا كل من : -

١ - مارس مهنة في أي محل بدون ترخيص .
٢ - غير موقع المحل الذي صدرت له الرخصة او غير المهنة التي صدرت بها خلافاً لأحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام

السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس ، شطب أو بالعقوبتين . يكفي عقوبة واحدة .

دولة رئيس المجلس

علي بك البشير .

السيد علي البشير

لا يوجد في القانون ما يشير إلى إحالة المخالف إلى المحاكم . في القانون القديم هناك نص صريح بإحالة مثل هذه المخالفات إلى المحاكم ولا بد أن يأتي نصاً بالمحاكمة للمحاكم .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونه

لما ورد في العقوبة كلمة جيس لا يمكن ان تكون إلا للمحاكم . فإذا قلنا يعاقب بغرامة من المحكمة المختصة . والمحكمة المختصة معروفة . وإذا

هكذا من الأصل

ما أوردناها معروفة أنها للمحكمة . لأنه كلمة المجلس لا يمكن أن تكون إلا من قبل المحاكم وبقية الأشياء الأخرى مثل الحكام الإداريين تمتثل اعتقال ولا يجسوا حبس . إذا الأخ كمال يوافق أنا بوافق .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ياسيدي كلمة - يعاقب - تعني المحكمة دون حاجة إلى نص .

دولة رئيس المجلس
اذن المادة كما جاءت دون ذكر للمحكمة من يوافق

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس
الفقرة التالية .

السيد المقرر

يتلو المادة (١٨) - ب -

ب - بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يحكم بإغلاق المحل إلى أن يستكمل المخالف إجراءات الترخيص أو يقوم بإزالة أسباب المخالفة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على الفقرة - ب -

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يتلو المادة (ج)

ج - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بالحبس مدة اسبوعين أو بكلا العقوبتين :

١ - أهمل وضع الرخصة في مكان ظاهر للعيان .

٢ - خالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون أو خالف أي شرط من الشروط المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة (٤) من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام .

السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، خيلنا نشطب بنسب - ١ - أهمل وضع الرخصة . هل هذا الأهمال بوضع الرخصة في مكانها يستوجب كل هذه العقوبات ويكتفي كلمة - خالف أي حكم من أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

أبو احسان .

السيد محمد عبيدات

هذا الشيء حكاة أبو عصام موجود وهي موجدته في الفقرة - ب - تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان من المحل . بعدين كلمة - آخر - هنا ضروري أن تحذف . خالف أي حكم من أحكام هذا القانون . ونقول خالف أي حكم من هذا القانون بنسب - آخر -

111

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر .

السيد المقرر

سيدي الرئيس يمكن المادة تكتمل إذا قلنا : - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بالحبس مدة اسبوعين أو بكلا العقوبتين كل من :

١ - خالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو خالف أي شرط من الشروط المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة (٤) من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال النجاني

كلمة آخر - يجب ان تبقى لأنه في عقوبة على من غير المهنة أو غير الموقع أي حكم آخر عقوبة ثانية تختلف .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام .

السيد احمد الطراونه

إذا شطبنا كلمة آخر نشطب معها المادة (١٨) كلها . يعني - آخر - غير العقوبات الواردة في المادة (١٨) .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

البقاء كلمة آخر - ضرورية :

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

ياسيدي على كل حال هي ضرورية . لو شطبناها بده ينحكم أو أبقيناها بده ينحكم لنشطها .

دولة رئيس المجلس

اذن نشطب بند - ١ - ويعد المقرر قراءة الفقرة .

السيد المقرر

يتلو المادة (١٨) - ج -

ج - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بالحبس مدة اسبوعين أو بكلا العقوبتين كل من :

١ - خالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو خالف أي شرط من الشروط المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة (٤) من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس على المادة كما قرأها السيد المقرر

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها .

السيد المقرر

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة لتنفيذ

أحكام هذا القانون .

الجميع

موافقون .

هكذا من الأجل

دولة رئيس المجلس

المادة الأخيرة .

السيد المقرر

المادة ٢٠ - يلغى قانون رخص المهن رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٢ .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على المادة (٢٠)

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

ست انعام .

السيدة انعام المفتي

أود ان أثير مرة أخرى نقطة التأخر في اصدار الرخص . في هذا القانون نلاحظ ان رئيس البلدية يمنح الرخصة خلال مدة وهي شهر . اذا حدث وان تأخر الى ان تؤخذ القضية الى المحكمة . فما هو الحكم لصاحب المهنة اذا تأخر الحكم في حينه؟

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

في حال تأخر الادارة عن اصدار أى ترخيص تعالج القواعد العامة في القانون هذا الوضع تعالج من حيث لروم طريق الطعن واعتباره رفضاً ضمنياً اذا لم يرد اجابة من الادارة ويعالج أيضاً التمريض اذا كان هناك مبرراً لاعطائه . القواعد العامة للقانون عالجته هذه المواضع .

دولة رئيس المجلس

علي بك

السيد علي البشير

ياسيني بدنا يتلى الجدول والا في غير الجدول

دولة رئيس المجلس

لا . الان بعد ان درس المجلس هذه الدراسة الجادة المادفة احكام القانون تتقدم للنظر الفئات التي تقرر لها الرسوم لاقرارها اولووصول لأى رأى فيها

المقرر

السيد المقرر

دولة الرئيس ، لأغراض تيسير المناقشة أن تكون قراءة الجدول صفحة صفحة ، وتكون الاقتراحات محدودة وخصراً وان الصفحات متربطة .

دولة رئيس المجلس

من حيث المبادئ العامة أقرها . لكن الآن نأتي الى دراسة الفئات المقررة والمقنمة الى المجلس . والأفضل للمجلس ان تنتهي بجلسة كاملة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيني أنا أقترح أن يسمى معالي المقررات كل على حده .

دولة رئيس المجلس

يعني مهنة مهنة .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية

السيد ابراهيم ايوب .
أريد أن أوضح ان هناك (٢٩) فئة تحققت

عن الرسوم التي كانت في السابق و (١٧) فئة بقيت كما هي و (٢٥) فئة زيدت رسومها بنسبة تتراوح بين (٥٪) الى (٥٠٪) و (١٢) فئة زيدت من (١٠٠٪) الى (١٥٠٪) وفي الجدول الذي قلمناه في حوالي ٧ مهن زيدت فوق (١٥٠٪) فموضوع ثلاثة اضعاف وضعفين غير وارد .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

يستحسن دولة الرئيس لأغراض تنوير الأخوان أن نبحت في الرسوم التي زادت بنسبة مثلاً (٥٠٪) او (١٠٠٪) . يعني الذي نقصت رسومه لانتاشته والسلي بقي كما هو لانتاشته وتتركز المناقشة على ما زاد على (٥٠٪) .

دولة رئيس المجلس

علي بك .

السيد علي البشير

أنا أؤيد اقتراح الدكتور خليل في ان تناقش ما زاد عن (٥٠٪) .

دولة رئيس المجلس

دكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

دولة الرئيس ، جيلدا لو تكرم معالي الوزير وسلم الأعضاء جدول بالفئات التي زيدت .

السيد المقرر

دولة الرئيس ، ارجوان لا يساء الفهم . مالملي هو ما قيل بشكل عام وليس بشكل افرادي، ومن

هنا لابد ان ان نستثير برأي معالي الوزير ، والان نبدأ بالجدول .

البند المقرر المهنة

البنوك والمؤسسات المالية

١ - ١ المركز الرئيسي للبنوك المحلية والأجنبية .

٢ فروع البنوك .

٣ محلات التسليف والاستثمارات المالية فقط .

٤ محلات بيع الاسهم والسندات المالية .

الفئة الأولى

الفئة الثانية

فلس دينار فلس دينار

٤٠٠ ٧٥٠

٢٠٠ ٢٠٠

١٠٠ ١٥٠

١٠٠ ١٥٠

١٠٠ ١٥٠

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

سيلي فهنا أن فروع البنوك لم ترد الزيادة عليها مع أن الرسوم على البنوك الرئيسية زيدت فلا ارى مبرراً لعدم الزيادة على فروع البنوك مع انها تجني ارباحاً جيدة فلماذا لا تزداد فروع البنوك .

دولة رئيس المجلس

يعني أن تتبع فروع للبنوك الرئيسية .

أبو عصام

السيد محمد علي بدير

ياسيني في الحقيقة من المصلحة ان نشجع البنوك بأن تفتح فروعاً لها للتشجيع وليس من المصلحة

هكذا من الأهل

أن نجد منها نحن من مصلحتنا أن يكون في كل قرية فرع لبنك والحقيقة لتشجيع تبقى الرسوم على الفروع كما هي .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا .

السيد سليمان اريتمه

ياسيدي الفروع لافتتح في القرى والبنوك تريح ارباحاً طائلة جداً . فاذا جئنا للمصلحة العامة زيادة الكهرباء والماء للمصلحة العامة

دولة رئيس المجلس

دكتور محمد عضوب

الدكتور محمد عضوب الزين

مثل واقعي ، البنوك في ماديا ضررت الجماعة الذين يعطوا كمرايين . لذلك أريد ان تبقى بدون زيادة في الرسوم .

دولة رئيس المجلس

علي بك .

السيد علي البشير

سيدي كما تفضل الأخ محمد بدير هو عندما نفتتح فرعاً هو من باب التشجيع ولذلك لا لزوم لزيادة الرسوم .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

بالنسبة لفروع البنوك فانا مع رأي الأخ ابن عصام وعلي بك البشير في أن تبقى بدون زيادة .

دولة رئيس المجلس

وليد بك .

السيد وليد عصفور

ياسيدي مراكز رئيسية خارج مدينة عمان لغاية الآن ، نحن نريد ان نشجع الخدمات في جميع مناطق المملكة والبنوك في بعض الأماكن من المصلحة العامة تشجيعها بأن تباشر عملها في مناطق غير موجوده فيها . فأني عملية من زيادة الرسوم عليها قد يكون عامل غير تشجيعي لهذه المناطق لذلك اقترح ان تبقى الرسوم كما هي حتى نشجعها هي وأي خدمات أخرى ممكن أن تنهض الى المناطق البعيدة .

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده

الخدمات العامة على رأس الدولة ، ولا اتصور ان اي بنك يفتح فرعاً له الا بعد دراسة اقتصادية وجدوى هل يربح او لا يربح وهذا لا يعني منعها من التشجيع لفتح فروع لها .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ياسيدي انا انطلاقاً من ما تفضل به الاستاذ الروابده ، ارجو ان ابين اننا لا زلنا بصدد البحث عن موارد اضافية للبلديات لامجوز ان نعطي المؤسسات الضخمة الكبيرة ونترك الزيادة على كاهل المواطن الفرد ، اي اتجاه هذا .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر .

السيد المقرر

دولة الرئيس هذا قلب للحجة التي تبحث بها لا يعني ايضاً اننا نريد الرسوم بشكل تحرم البلديات ايضاً من الحصول حتى على ال (٢٠٠) دينار يعني عملية الفروع نحن نود ان يكون لكل بنك فرعاً ليس (١٠) فروع او (٢٠) فرعاً . يعني البنك يعمل في (١٧) فرع في اماكن في المملكة او (٣٥) وقد تكون ال (٣٥) فرع في عمان فاذا نحن نريد تصير المبالغ ضخمة . العملية عملية مفاصلة . ليس المقصود هو حماية البنك من الدفع المقصود هو تشجيع البنك ان تحرم هذه القرية او يذهب الى تلك.

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المفتي

أنا اني على ما تفضل به معالي الدكتور خليل وأضيف الى انه لو قارنا مبلغ ال (٢٠٠) دينار التي تؤخذ من القرع من الفئات الاخرى نرى أنه يبلغ اكثر من بعض الفئات تحقق ربح اكثر

دولة رئيس المجلس

أنا اقول ويرأي المتواضع ان الاتجاه يتجه الى الاثنين معاً - البنوك والمواطن (التقليل على البنوك وعلى المواطن) .

دولة رئيس المجلس

كما تفضل بعض الاخوان ان الحكومة دعمت هذا القانون والبلديات لمدة طويلة تحسن نريد ان نقر مبدأ واي شيء في المستقبل يمكن تعديله .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا .

السيد سلمان اريتمه

الموضوع يبدنا وندرسه دراسة جيدة . البنك لا يضره أبداً ان ندفع (١٠٠) دينار زيادة وان نعمل على الحفاظ على عدة مؤسسات في هذا البلد والبقية نحولها على المواطن ونحن نريد من البنوك ولا يمكن لاي بنك ان يفتح فرعاً له الا بعد دراسة جيدة وتأكد من تحقيق الربح .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية

السيد ابراهيم ايوب

هناك فئتين الفئة الاولى والفئة الثانية الاولى للبنوك والثانية للفروع .

دولة رئيس المجلس

اذن يرى المجلس ان تزداد الى (٣٠٠) دينار هناك فئة مقروعة في المشروع وقرار اللجنة المالية الان جاء اقتراح جديد يرفع هذا الرسم الى (٣٠٠) دينار بدلا من (٢٠٠) لمن يفتح فرعاً خارج عمان .

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي أنا يقول ان دراسة الجهات الرسمية مش عن عبث فاما أن نعمل الكل (٣٠٠) او الكل مثل بعضها .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي هناك في الأسباب المبررة للقانون ان

هكذا من الأهل

كلفة الخدمات قد ارتفعت فهل ارتفعت هذه الخدمة على المواطن ولم ترتفع على البنك ؟ هذه النقطة الأولى . والثانية أنني على اقتراح معالي وزير البلديات يرفع الفئة الأولى الى (٣٠٠) وابقاء الفئة الثانية (٢٠٠) وبذلك تتحقق الغاية التي توخاها الدكتور خليل السالم من تشجيع فتح البنوك في مناطق أخرى .

دولة رئيس المجلس

اذن من يوافق على هذا التعديل وهذا الاقتراح وارجو ان يعيد قراءتها معالي المقرر .

السيد المقرر

البند الفقرة المهنة

البنوك والمؤسسات المالية

١ - ١ . المركز الرئيسي للبنوك المحلية والأجنبية .

٢ . فروع البنوك

٣ . محلات التسليف والاستثمارات المالية فقط .

٤ . محلات بيع الأسهم والسندات المالية .

الفئة الأولى

فلس دينار فلس دينار

٧٥٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٢٠٠ ١٥٠ ١٥٠

دولة رئيس المجلس

من يوافق يرفع يده

السيد الامين العام
الاكثرية .

دولة رئيس المجلس

اذن نتقل الى المادة التي تليها .

السيد المقرر

٢ - الصرافيون

١ . الدرجة الأولى

٢ . الدرجة الثانية

١٢٥ ١٨٥

٠٧٥ ١١٥

دولة رئيس المجلس

من يوافق على هذه الفئة ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها .

السيد المقرر

٣ - يتلو شركات التأمين

١ . المركز الرئيسي

٢ . الفروع

٢٢٥ ٢٢٥

٠٣٥ ٠٣٥

١٥٠ ١٥٠

١٥٠ ٢٢٥

الزيادات ، بالنسبة للفئة الأولى ٥٠٪ بالنسبة للفروع ١٧٪ . وبالنسبة لبقية الأرقام كما جاءت .

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمه

شركات تأمين السيارات أخذت قبل شهرين

على كل سيارة (٤) دنائير فهذه الشركات تأخذ

أرباح كبيرة ، فمبلغ (١٣٥) قليل .

دولة رئيس المجلس

الدكتور موفق القواز .

الدكتور موفق القواز

ياسيدي أنا يقول اذا زدنا عليهم سيزيدوا

علينا .

دولة رئيس المجلس

كامل بك .

السيد كمال الدجاني

بالنسبة لشركات التأمين الاجنبية ، هي

وكالات شركات التأمين الاجنبية نسميها بالمركز

الرئيسي أما فروع الشركات الاجنبية نسميها فروع

مثل بقية الفروع .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الرؤوف بك .

السيد عبد الرؤوف الروابده

يلو ان النسب قد حسبت على الفئة الاولى .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على النسب كما هي ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

٤ - يتلو

الصاغة وباعة المعادن والمجوهرات

١ . باعة الذهب والمجوهرات والاحجار

الكرمة ، جملة ومفرق

٢ . باعة الفضة جملة ومفرق

٣ . مشاغل الصباغة الذهبية والفضية

١٥٠ ١٥٠

١٥ ١٥

١٥ ١٥

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ياسيدي أنا اقترح ان تكون الزيادة ١٠٠٪ على

باعة الصاغة وباعة المعادن والمجوهرات .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام

السيد محمد علي بدير

ياسيدي الحقيقة خلتنا نترك النسب وتأخذهم

كأفراد باعة الذهب والفضة في الزرقاء وفي اربد

(٥٠) دينار للدرجة الاولى و (٣٠) للدرجة الثانية

نترك النسب حتى لاتضيع الوقت .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق عليها كما جاءت .

الجميع

موافقون .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس الذي بعده السيد المقرر يتلو	٥ - ١ . الوسطاء التجاريون والوكلاء ومخلصو البضائع . ١ . وسطاء وسماسرة الخضار والفواكه أ . اذا كان الطالب شركة ٥٠ ب . اذا كان الطالب فرداً ١٥
دولة رئيس المجلس عبدالمجيد بك . السيد عبدالمجيد حجازي اذا كان الطالب فرداً ١٥٠ . لأنه لوحده ان يأخذ اشغال ويعمل نفس الشركة .	دولة رئيس المجلس ست نائلة . السيدة نائلة الرشيدان ياسيدي لازم نرفع هذه النسب .
دولة رئيس المجلس عبد الرؤوف بك السيد عبدالرؤوف الروابده نحن نتكلم عن الترى الصغيره	دولة رئيس المجلس ابو عصام . السيد محمد علي بدير الحقيقة هي ليست على البائع بل هي على
الوسيط ولم نصل الى البائع . السمسار الذي يشتغل كشركة في المدن اذا كان في الزرقاء (٥٠) دينار واذا كان فرداً (١٥) وليست على تاجر خضرة .	دولة رئيس المجلس يوافق المجلس على المادة . الجميع موافقون .
دولة رئيس المجلس الذي بعده . السيد المقرر	٢ . وسطاء وسماسره بيع وشراء الاراضي وتأجير العقارات أ . اذا كان الطالب شركة ١٢٥ ٠٧٥ ب . اذا كان الطالب فرداً ٠٣٥ ٠٢٠
دولة رئيس المجلس يوافق المجلس على هذه الفئه - الجميع موافقون .	دولة رئيس المجلس الذي يليه . السيد المقرر
٣ . الوكلاء والوسطاء التجاريون أ . اذا كان الطالب شركة ٠٧٥ ٠٥٠ ب . اذا كان الطالب فرداً ٠٣٥ ٠٢٠	

ولة رئيس المجلس يوافق المجلس على هذه الفئه ؟ الجميع موافقون	دولة رئيس المجلس المادة التي تليها . السيد المقرر
٤ . المخلصون على البضائع أ . اذا كان الطالب شركة يستوفي ذات الرسم عن كل فرع لصالح البلدية التي يوجد فيها ذلك القرع ١٥٠ ١٠٠ ب . اذا كان الطالب فرداً ٠٣٥ ٠٢٠	دولة رئيس المجلس يوافق المجلس على هذه الفئه الجميع موافقون .
دولة رئيس المجلس الذي بعده . السيد المقرر	٦ - الاستيراد والتجارة العامة وتشمل الأشخاص والشركات ومستودعات الأدوية ويستولي الرسم على ذلك اساس راس المال المسجل في الفرف التجارية وغرفة الصناعة ووزارة التجارة والصناعة ايها أعلى البند الفقرة المهنة الفئه الاولى الفئه الثانيه فلس دينار فلس دينار
حسب الفئات التالية من دينار الى ٥٠٠٠ دينار ٠٢٥ ٠١٥ من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠ دينار ٠٥٠ ٣٠	
من ١٠٠٠١ دينار الى ٣٠٠٠٠ دينار ٠٧٥ ٥٠ من ٣٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠ دينار ١٠٠ ٦٠ من ٥٠٠٠١ دينار الى ٧٠٠٠٠ دينار ١٢٥ ٧٥ من ٧٠٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠٠ دينار ١٥٠ ١٠٠ من ١٠٠٠٠١ دينار الى ١٥٠٠٠٠ دينار ١٧٥ ١٢٥ من ١٥٠٠٠١ دينار الى ٢٥٠٠٠٠ دينار ٢٠٠ ١٥٠ من ٢٥٠٠٠١ دينار لعمافوق ٣٥٠ ٢٠٠ تجارة عامة ٣٥٠ ٢٠٠	دولة رئيس المجلس كمال بك السيد كمال الدجاني تساؤل ، بالنسبة لرأس المال اين يسجل لأنه راس المال يسجل في وزارة الصناعة والتجارة وفي الغرفة التجارية فأيهما يعتمد ؟ دولة رئيس المجلس السيد المقرر السيد المقرر اذا كان هناك اختلاف فيؤخذ برأس المال الأعلى اذا سجل في الغرفة التجارية (٥٠٠٠٠) وفي وزارة الصناعة والتجارة (٥٠٠٠) فرأس المال الأعلى هو الذي يطبق عليه . دولة رئيس المجلس ابو عصام . السيد محمد علي بدير ياسيدي في الحقيقة مع موافقتي لما تفضل فيه معالي الدكتور بالنسبة للحد الأعلى ، لكن على الطالب التسجيل في الغرفة اعلى من التسجيل في الوزارة .

هكذا من الأعلى

السيد المقرر

يتلو .

المتعهدون

١ . الدرجة الأولى	٣٠٠	٢٠٠
٢ . الدرجة الثانية	٢٢٥	١٥٠
٣ . الدرجة الثالثة	١٥٠	١٠٠
٤ . الدرجة الرابعة	١٢٥	٧٥
٥ . الدرجة الخامسة	٧٥	٥٠
٦ . الدرجة السادسة	٣٥	٢٥

السيد المقرر

المتعهدون في الحقيقة بصرف النظر هنا الى متعهد وزارة الاشغال ، ثم جرى الحديث بأن يشمل متعهدون من فئات مختلفة وان التعليمات التي ستصدر لتطبيق هذا القانون هي التي تحدد انواع المتعهدين من الفئات الأولى والثانية ويمكن ان تصل الى اربع فئات .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال النجاني

ياسيدي تساول ، المتعهدون في المركز الرئيسي او الفروع ؟

دولة رئيس المجلس

شفيق بك .

السيد شفيق زوايده

ياسيدي رخص التمهيدات تشمل كل المملكة وتفتحها في منطقة واحدة اما في عمان او اربد او في صويلح او في اي محل ولايجوز ان تعدد .

السيد المقرر

بعض المناطق ما فيها غرف تجارة ولهذا لا نستطيع ان ننص فلذلك نقول واسمال الاعلى او راس المال المسجل في الغرف التجارية او في وزارة الصناعة والتجارة وابهما اعلى وحتى انتهاء التسجيل .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية السيد ابراهيم ايوب اقترح شطب الفقرة الاولى من ١٠٠٠-٥٠٠٠ وتبدأ الفئات من (٥٠٠٠) فما فوق .

دولة رئيس المجلس

المقرر .

السيد المقرر

اذن نشطب (١) ونبدأ من رقم (٢) اي من (٥٠٠٠) فما فوق .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي يجب ان تبقى .

دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس عليها كما جاءت .

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تلبيها

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

على رأي كمال بك لو اخذ متعهد مشروع في اربد وهو مقيم في عمان وفتح مكتب في اربد هل يعني فتح هذا المكتب انه اصبح هناك فرع لتعاطي المهنة . انا اعتقد ان الجواب لا لان المتعهد مفروض في اخذه الرخصة ان يكون قادر ان يتعهد بأي مكان .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي ما تفضل به الدكتور خليل السالم المفهوم الاساسي لموضوع خدمات البلدية كل بلدية تقدم خدمة مقابل رسم تقدمها للمنطقة التي تقع ضمن البلدية وتستوفي رسماً على ذلك فاذا اتفق المتعهد المسجل في عمان من خدمات تقدمها بلدية اربد او الزرقاء فيجب عليه ان يدفع رسماً ولا يقال ان هناك ازدواج ضريبي ، وليس هناك ازدواج ، ولذلك . انا اقول اذا فتح المتعهد فرعاً يجب عليه ان يدفع .

دولة رئيس المجلس

عبد الروؤف بك .

السيد عبدالروؤف الروابده

انا اؤيد السيد طاهر حكمت واقول بأن اي مستفيد من الخدمات البلدية يجب ان يدفع .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

السيد المقرر

هنا في الحقيقة مجال واسع للنقاش وكلمة متعهدون ستعني اشياء كثيرة وتعني الرسوم اضعافاً مضاعفة . يعني متعهد الجيش اذا بدع كل مره يقدم تمهيد ه نفرض عليه رسوم جديده ومتعهد المباني نفرض عليه رسوم جديده . فئات المتعهدين مختلفة وانا اقترح ان تترك هذه القضية لتعليمات الوزير الذي سيصدرها فاذا اعتبر ان كل تمهيد على المتعهد يدفع رسم جديد يترك له اما هنا فلاستطيع .

دولة رئيس المجلس

وليد بك

السيد وليد عصفور

انا افترض ان المتعهد المسجل في عمان واخذ تمهيد في اربد اذا اراد ان يفتح مكتب في اربد وان يدير المكتب في اربد حتى يدير اعماله في محافظة اربد فاذن يجب ان يرخس ذلك المكتب ويدفع ذلك الرسم المنصوص عنه ، اما اذا اراد ان يفتح مكتب ويأخذ الخدمات الكاملة بدون ان يدفع اي شيء لانه مسجل في عمان فهذا غير عادل لبلدية اربد اذا ما فتح مكتب ولكن ذهب لمنطقة العمل فليس عليه رسم ، اما اذا فتح مكتب وادار عمله فعلى ذلك المكتب ان يدفع الرسوم المنصوص عليها وهذه الرسوم اقل بكثير من الرسوم التي يدفعها في مدينة عمان .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونه

حتى يرتب عليه ، بدع يتقدم بفتح مكتب حتى يأخذ رخصة لذلك المكان اذا لم يأخذ

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
وليد بك .
السيد وليد عصفور
الرخصة لا تؤثر عليه شيء ، يعني لو اخذ
غرفة بمدرسة في قرية من القرى حتى يخلصها لا يدفع
لكن لو راح الى اربد وفتح فرع ودفع رسم ،
عندها يترتب رسم بهذا الشكل واذا ما طلب
منه ان يفتح فرع لا يترتب عليه شيء
دولة رئيس المجلس
اذن يوافق المجلس على المادة كما جاءت .
الجميع
موافقون .
دولة رئيس المجلس
المادة التي تليها .
السيد المقرر
تجارة البيع بالجملة والفرق بدون استيراد
١ . التجارة بالسيارات والمركبات والآلات
الميكانيكية واطارات السيارات وتجارة
المحردة والآلات والدراجات النارية
والاجهزة الطبية ومواد البناء الأولية كالاسمنت
والحديد والخشب واللوازم الصحية والاثاث
البوت والسجاد والثلاجات والغسالات
والنظفزيونات ٣٠ ٥٠
٢ . التجارة باجهزة الراديو والصويات والمدافئ
والمراوح والساعات والمصابيح الكهربائية
ومركبات الأطفال والنظارات والآلات
التصويرية ولوازم الحدادين والتجارين وبطاريات
السيارات ومواد الدهان والزيوت المعدنية

وادوات الهندسة والالبسة الجاهزة
والمشروبات الروحية والاسلحة والاحذية
دولة رئيس المجلس
سليمان باشا .
السيد سليمان اريتمه
ياسيدي الاسلحة والمشروبات هي في الواقع
خارج عمان وليس داخل عمان ، و(٣٠٪) على
المحلات خارج عمان انا باعتقادي قليله جداً .
دولة رئيس المجلس
السيدة المقرر
السيد المقرر
هي في الواقع ٣٥ الى ٢٥
اذن يوافق المجلس .
الجميع
موافقون .
دولة رئيس المجلس
المادة التي تليها .
السيد المقرر
يتلو
٣ . التجارة بمال القبان والاقمشة والنوفوتيه
ولوازم الخياطة والادوات المنزلية
والبلاستيكية والآلات الموسيقية والمواكيمياوية
والزجاج والعلاجات الزراعية ومواد
التجميل والكائنات الحية للزينة

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذه الفئة ؟
الجميع
موافقون .
السيد المقرر
٤ . التجارة بالروائح والزيوت العطرية والزهور
الطبيعية والصناعية وشباك الصيد والحبال
والخيطان والمضارب والحيايم ومجلات بيع
المحروقات من غير المضخات .
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذه الفئة ؟
الجميع
موافقون .
السيد المقرر
٥ . التجارة بالنوفوتيه على بسطات ١٠ ٥٠
او واجهات المحلات
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذه الفئة ؟
الجميع
موافقون .
دولة رئيس المجلس
المادة التي تليها
السيد المقرر
٦ . التجارة بالبقالة واللحوم والالبان والزيورات
المخمصة والخطب وغير هامن المواد الاستهلاكية
١ . المناطق التجارية ٢٠ ١٠
٢ . المناطق السكنية ١٠ ٥٠
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذه الفئة ؟
الجميع
موافقون .
دولة رئيس المجلس
السيد المقرر
يتلو
الخدمات العامة
١ . خدمات النقل والسياحة
أ . محلات النقل ووكالات النقل البحري ١٢٥ ٧٥
ب . مكاتب النقل الجوي ٦٠ ٤٠
ج . مكاتب السياحة والسفر
١ - المكاتب التي تملك وسائل نقل الركاب ٥٠ ٢٥
٢ - المكاتب التي يعمل بها طالب الرخصة
والكمسيون ٣٥ ٢٠
د . يستوفي نصف الرسم عن كل فرع للمحلات
المذكورة أعلاه بنفس المدينة او القرية
دولة رئيس المجلس
يوافق المجلس على هذه الفئات
الجميع
موافقون .
دولة رئيس المجلس
المادة التي تليها

هكذا من الأهل

السيد المقرر	السيد المقرر
النقل البري	أ . محلات النقل البري التي يمتلكها أو يستخدم فيها صاحب الرخصة المركبات ١٠٠ ٥٠
ب . محلات نقل الركاب التي يمتلك أو يستخدم فيها صاحب الرخصة السيارات .	١ . السفريات الخارجية ٣٠ ٥٠
٢ . السفريات الداخلية ١٥ ٢٥	ج . يستوفي نصف الرسم عن كل فرع للمحلات المذكورة اعلاه بنفس المدينة والقريبة .
دولة رئيس المجلس	معالي عبد المجيد بك .
السيد عبد المجيد حجازي	بالنسبة للبند ب- يمتلك أو يستخدم ؟
دولة رئيس المجلس	السيد المقرر
السيد المقرر	كما هي الفضل لأنه في امتلاك وفي استخدام .
دولة رئيس المجلس	يوافق المجلس إذن ؟
الجميع	موافقون
السيد المقرر	المادة التي تليها
٤ - المطاعم	أ - درجة أولى (٥) نجوم ٣٥ ٥٠
ب - درجة ثانية (٤) نجوم ٢٠ ٣٥	ج - درجة ثالثة (٣) نجوم ١٥ ٢٥
د - درجة رابعة نجمتان ٨ ١٢	هـ - درجة خامسة نجمة واحدة ٥ ٨
و - غير مصنف ٣ ٥	

دولة رئيس المجلس	الجميع
يوافق المجلس على هذه المادة ؟	موافقون
السيد المقرر	السيد المقرر
٥ - المقاهي	أ - درجة أولى ٢٠ ٣٥
ب - درجة ثانية ١٥ ٢٥	ج - درجة ثالثة ٨ ١٢
د - درجة رابعة ٥ ٨	هـ - درجة خامسة ٣ ٥
دولة رئيس المجلس	يوافق المجلس على هذه الفئات ؟
الجميع	موافقون
السيد المقرر	المادة التي بعدها .
٦ - محلات المربطيات	أ - درجة أولى ١٠ ٢٠
ب - درجة ثانية ٥ ١٠	ج - درجة ثالثة ٣ ٥
دولة رئيس المجلس	هل يوافق المجلس على هذه الفئات ؟
الجميع	موافقون
السيد المقرر	المادة التي تليها
٨ - الأفران	أ . الأفران الآلية الكهربائية ١٥ ٣٠
ب . الأفران المعدة لتجهيز الخبز والكحك ويبيعها ١٠ ٢٥	ج . الأفران المعدة لتجهيز الخبز فقط ٥ ١٠

هكذا من الأصيل

د . افران التوريد للخيز وييمه ١٠ ٥	دولة رئيس المجلس
٥ . المحلات المخصصة لبيع الخيزوالكمك ١٠ ٥	شفيق بك
دولة رئيس المجلس	السيد شفيق زوايده
هل يوافق المجلس ؟	يحق لمجلس الوزراء رفع اي فئة الى الفئة الاخرى
الجميع	دولة رئيس المجلس
موافقون .	يوافق المجلس على التسبب كما جاء ت ؟
دولة رئيس المجلس	الجميع
المادة التي تليها	موافقون .
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
٩ - دور اللهو واماكن التسلية	المادة التي تليها .
أ . صالات اللهو والكباريهات التياتروات ٧٥ ٥٠	السيد المقرر
ب . صالات الرقص ٥٠ ٣٠	دور السينما والمسارح
دولة رئيس المجلس	أ . الدرجة الاولى عن كل مقعد ٢٠٠ ١٥٠
ست نائله	ب . الدرجة الثانية عن كل مقعد ٥٠ ١٠٠
السيدة نائلة الرشدان	ج . الدرجة الثالثة عن كل مقعد ١٠٠ ٧٥
اقترح رفع الرسوم على هذه الفئات وتزداد كل واحد ١٠٠٪ بحيث تصبح ١٧٥٪ بدلا من ٧٥٪	دولة رئيس المجلس
دولة رئيس المجلس	يوافق المجلس على هذه الفئات
السيدة وداد بولص	الجميع
واحد وان لا تشجع المدن الاخرى	موافقون
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
سليمان باشا .	المادة التي بعدها
السيد سليمان اوتيمه	السيد المقرر
عمان مفروغ منها ، وهذا الامر في تشجيع ، والتشجيع لا يجوز	١١ . محلات البلياردو والبوليغ ٢٠ ١٠
	١٢ . المحلات ٣٥ ٢٠

١٣ . الحمامات التجارية المستقلة ١٠ ٥	دولة رئيس المجلس
(برك السباحة)	ماذا تقترح بموضوع الحمامات .
١٤ . محلات ضرب النيشان ١٠ ٥	السيد سليمان اوتيمه
دولة رئيس المجلس	الحانات يجب رفع الرسوم عليها طالما انها موجودة .
السيدة نائلة الرشدان	دولة رئيس المجلس
انا اقول بأنه يجب ان ترفع الرسوم على الحانات	الحاج ممدوح .
دولة رئيس المجلس	السيد ممدوح الصرايره .
ابو عصام	من منطلق ضرر ان الله تبارك وتعالى وايمان هذه الامة وعقيدتها الاسلامية ثم من منطلق الدستور الاردني الذي يشير ويؤكد في مادته الثانية على ان ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام واحتراماً لأوامر الله والتزاماً مع النص الدستوري الصريح الذي لا يحتاج الى تفسير ولا يقبل تأويلاً فأنني اقترح واطالب بالنساء جميع انواع الحانات ومنع صناعة الخمر وبيعها في الاردن لا اعتبارات سابقة بالأضافة الى انه قد قدر على هذا البلد ان يكون منطلق التحرير والطريق المشرع لتحرير الاقصى والوطن السليب
السيد محمد علي بدير	دولة رئيس المجلس
الحانات موجودة في كل مكان .	دكتور ربيع
دولة رئيس المجلس	الدكتور محمد ربيع
دكتور ربيع	يجب ان ترفع الرسوم .
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
سليمان باشا .	السيد سليمان اوتيمه
السيد سليمان اوتيمه	انا اقول بأنه يجب رفعها ، سيدي انالي حق الكلام بالطريقة التي اراها ، واقول لازم نرفع الرسوم ، نحن نيجنا قوانين واذا كل قانون لا نعطي دراسته الصحيحة والواقعية هذه القوانين ستكون اوتجاليه ، لهذا ومن هذا المكان انه بدنا روية في القوانين
	دولة رئيس المجلس
	ابو عصام
	السيد محمد علي بدير
	ياسيدي الحقيقة وحسباً للخلاف وحتى لا تزيد في عددها ونحدها منها ارجو ان يكون رسمها مثل عمان .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

وليد بك .

السيد وليد عصفور

في محلات صغيرة ولاستطيع دفع مثل هذه الرسوم واخشى ان تعمل هذه المحلات بالسري ويصير خطرها اكبر

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس . يجب ان تقارن ما يدفع في عمان في كل وقت فاذا كان في عمان ٥٠٪ فيكون في المناطق الاخرى اقل .

دولة رئيس المجلس

سيدة وداد

السيدة وداد بولص

مادام الرسم في عمان (٥٠) دينار فيجب ان يكون (٣٥) دينار في الخارج

دولة رئيس المجلس

ظاهر بك .

السيد طاهر حكمت

سيدي ، المدلول الاجتماعي للترخيص للحانات او عدمه ليس هو موضوع مناقشتنا الان .

موضوع المناقشة يكون فيه اقرار للمبدأ أولاً فيما يتعلق بالامور المالية والرقمية يجب ان يكون هناك نوع من التناسب بين ما يدفعه المواطن في عمان وبين ما يدفعه المواطن خارج عمان ، ولذلك لا بد من ايجاد سبيل ، وارجو ان لا تأخذ الحماسة المؤقتة في هذا الموضوع بالذات .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

أنا اقترح أن كل الكماليات ان لا يقل رسمها عن عمان وان ينظر في بقية الانواع حسب مقدرة كل بلدية او قرية ، اما الكماليات التي يستطيع الانسان ان يستغني عنها فانا ارى ان تكون رسومها كرسوم عمان .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

القانون من اوله لآخره فرق بين ما يدفع في عمان وما يدفع خارج عمان .

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المفتي

قضية الكماليات يجب ان نستوفي الرسوم عليها من خلال ضريبة الدخل وليس من خلال هذه الرسوم .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على رفع الرسم .

سقط الاقتراح .

الذي بعده

السيد المقرر

البند الفقرة المهنة الفقه الاولى الفقه الثانيه فلس دينار فلس دينار

١ - ١ . المهن الحرة

أ . فاحصو النظارات سواء كان ٢٠ ١٠

محل الفحص مستقلا ام لا

ب . المهن الطبية المساعدة (المختبرات الطبية والكيمائية وميكانيكو الاسنان) ١٠٢٠

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على هذه الفقه ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

الذي بعده .

السيد المقرر

٢ . مكاتب الديكور والمساحة

أ . مكاتب الديكور ٣٠ ١٥

ب . مكاتب المساحة المرخصة ٢٠ ١٠

ج . يضاعف الرسم عن شركات المساحة والديكور

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه الرسوم ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

دور النشر والانباء والاعلانات ومكاتب الخدمات

أ . اذا كانت شركة تخضع للبند ٦ .

ب . دور التوزيع ١٠ ٥

ج . وكالات الانباء ٣٠ ١٥

د . مكاتب الاعلانات والدعايه ٢٠ ١٠

هـ . مكاتب الخدمات ومكاتب الطلبة والعلاقات العامة والمجاهد التجاريه والترجمة ٢٠

يعني اذا كانت دور النشر او المكاتب شركات

فانها تخضع للبند (٦) .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالرؤف بك .

السيد عبدالرؤف الروابده

لاعلاقه بين ٣٠٢،٤،٥،٦، مع (١) اذا كانت (١) دور النشر شركات فانها تخضع (للبند ٦) .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

اذا كانت دور النشر شركات فانها تخضع للتطبيق السابق والوارد في البند (٦)

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على هذه الفقه ؟

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها .

السيد المقرر

محلات تصليح الاجهزة الكهربائية ومحلات

الحرف الدقيقة

١ . محلات تصليح اجهزة التلفزيونات والراديو

والغسالات ومحلات تمديد الأسلاك

والاسلاك الكهربائية للمنازل ٣٠ ٢٠

وغيرها

٢ . محلات الزينكو غراف والخطاطين ١٠ ١٥

٣ . محلات الالات الدقيقة ١٠ ٥

هكذا من الاجل

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميع
موافقون .

دولة رئيس المجلس
المادة التي بعدها .

السيد المقرر

الخطاطون

- أ . خياطون تاجر قمشه (غير مستورد) ١٠ ٢٠
ب . خياط ٨ ١٢
ج . خياط بيجامات وبطلونات ٥ .
د . خياط الالبسة الغريبة ٤ . ٢

دولة رئيس المجلس
يوافق المجلس على الخطاطون ؟

الجميع
موافقون

دولة رئيس المجلس
الذي بعده .

السيد المقرر

المصورون

- أ . المصورون العاديون ١٠ ١٥
ب . مصور الوثائق ٣ . ٥

دولة رئيس المجلس
يوافق المجلس على هذه الفته ،

الجميع
موافقون

السيد المقرر

محلات الحلاقة والتجميل واللباقة البدنية
١ . محلات الحلاقة العامة

- أ . للرجال عن كل كرسي ٣ . ٥ .
ب . للنساء كوافير عن كل كرسي ١٠ ٥ .
٢ . محلات التجميل واللباقة البدنية ٢٠ ١٠
٣ . صالون مسح الأحذية ٥ .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

الذي بعده .

السيد المقرر

محلات صنع الأحذية

- ١ . صانع احذية وبائع بالفرق لا يصنعه ١٥ .
٢ . مصليح احذية (اسكافي) ١٢

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس
المادة التي بعدها .

السيد المقرر

المهنة الفئة الاولى الفئة الثانية
فلس دينار فلس دينار

محلات التجارة والتجديد ٢٠

- ١ - أ نجار افرنجي ٢٠ ١٠
ب - نجار عربي ٥ ٣
٢ - حداد افرنجي ٢٠ ١٠
٣ - حداد عربي ٥٥ ٠٣
٤ - لحام اوكسجين ٥٥ ٠٣
٥ - محلات السمك وتبييض ٥٤ ٠٢
التحاش (يلوياً)

٦ - محلات التجديد والدهان ومحلات الحرف اليدوية ٥٤ ٠٢

٧ - تجديد ودهان الاثاث وحفر الخشب

براويز الصور ١٥ ٠٨

٨ - تجديد الفرشات المنزلية ٥٤ ٠٢

٩ - محلات كوي الملابس ٥٤ ٠٢

١٠ - محلات غسل وكوي للملابس على

على البخار ٢٥ ١٥

١١ - محلات تصليح الشوادر ٥٤ ٠٢

والحقائب

١٢ - محلات الطراشه والدهان غير

المتجهلين ٥٤ ٠٢

١٣ - تجليد الكتب والمجلات ١٠ ٠٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه الفئات ؟

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس
المادة التي بعدها .

السيد المقرر

الصناعات اليدوية والصناعات الخفيفة

- ١ - محلات فك اجزاء موتورات السيارات والمركبات والالات الميكانيكية على اختلاف انواعها اوفك اي جزء منها او اجسامها او خراطنها واستبدال التالف في تلك الاجزاء واعادة تركيبها وغير ذلك من الاعمال المتعلقة بالمركبات والالات الميكانيكية وتستوفي الرسم حسب الترتيب التالي :

أ - المحلات المعدة لصنع او ٣٠ ١٥

تمديد او تصليح تجليس اجسام السيارات للمركبات ودهنها

ب - المحلات المعدة للتركيب والتركيب والخراطة ٣٠ ١٥

ج - المحلات المعدة للتركيب والتركيب و تركيب زجاج السيارات ٢٠ ١٠

د - المحلات المعدة لتجديد ٢٠ ١٥
وتصليح فرش السيارات والمركبات الميكانيكية.

هـ - تصليح الاطارات (البناشر) ١٠ ٥٥
وتصليح الميركات والريدترات .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المجموعة ؟

الجميع

موافقون

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
المادة التي بعدها .

السيد المقرر

٢ - أ - مضخات بيع وتزويد ١٥ ٣٠
الوقود والمواد المشتعلة .

ب - محلات تشحيم وغسيل السيارات ١٥ ٢٠
والمركبات .

ج - محلات ابواء السيارات والمركبات ١٠ ٢٠
إذا كانت المساحة لا تزيد عن (٢٥٠)
متر مربع .

د - محلات ابواء السيارات والمركبات ٢٠ ٤٠
إذا كانت المساحة تزيد عن (٢٥٠) متر مربع .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على هذه الفقرة ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها

السيد المقرر

٣ - أ - معامل البلاط والمزاويكو ١٥ ٢٠

ب - معامل الطوب . ١٠ ٢٠

ج - مشاغل التريكو اليدوية . ١٠ ١٥

د - مشاغل الخياطة . ١٠ ١٥

هـ - مشاغل قص وشطف الزجاج ١٠ ١٥

و - مشاغل الأحذية . ١٠ ١٥

ز - معامل المزاويكو اليدوية ٨ ١٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

الفقرة المهنة الفئة الأولى الفئة الثانية

فلس دينار فلس دينار

١٩ - العامل والمصانع والمطاحن والتاجر ودور
القوى الكهربائية على اختلاف أنواعها
سواء استعمل في عمليات الإنتاج فيها أي
افران أو كراكات أو لم يستعمل ولا
يشمل هذا البند المصانع والمشاغل التي تخصص لها
بند آخر في هذا الجدول ويستوفي الرسم على
اساس راس المال المسجل حسب الفئات
التالية : -

١ - من دينار واحد الى ٥٠٠٠ دينار ١٥ ٣٠

٢ - من ٥٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠ دينار ٢٠ ٣٥

٣ - من ١٠٠٠١ دينار الى ٢٠٠٠٠ دينار ٢٥ ٤٥

٤ - من ٢٠٠٠١ دينار الى ٣٠٠٠٠ دينار ٣٠ ٦٠

٥ - من ٣٠٠٠١ دينار الى ٤٠٠٠٠ دينار ٤٠ ٧٥

٦ - من ٤٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠ دينار ٥٠ ١٠٠

٧ - من ٥٠٠٠١ دينار الى ٧٥٠٠٠ دينار ٥٥ ١٢٥

٨ - من ٧٥٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠٠ دينار ٦٠ ١٥٠

٩ - من ١٠٠٠٠١ دينار الى ١٥٠٠٠ دينار ٦٥ ١٧٥

١٠ - من ١٥٠٠٠١ دينار الى ٢٠٠٠٠ دينار ٧٠ ٢٠٠

١١ - من ٢٠٠٠٠١ دينار الى ٢٥٠٠٠ دينار ٧٥ ٢٢٥

١٢ - من ٢٥٠٠٠١ دينار الى ٣٠٠٠٠ دينار ٨٠ ٢٥٠

١٣ - أكثر من مليون ٨٠ ٣٠٠

البند الفقرة المهنة الفئة الأولى الفئة الثانية

فلس دينار فلس دينار

١٤ - يدفع الرسم كاملا اذا وجد المصنع ومركز
ادارته داخل منطقة البلدية متصليين او منفصلين :

ب - يدفع (٩٠٪) من الرسم للبلدية التي يقع المصنع
ضمن منطقتها ويدفع (١٠٪) من الرسم للبلدية

التي يقع مركز الادارة ضمن منطقتها .

ج - اذا وجد اكثر من موقع للمصنع الواحد
ضمن منطقة البلدية يدفع رسم اضافي بنسبة

(٢٥٪) من الرسم الاساسي عن كل موقع .

دولة رئيس المجلس

ست و داد .

السيدة و داد بولس

لو عدنا لصفحة (١٠) رقم (٢) نفس

النص وتختلف الرسوم

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

وزير الشؤون البلدية والقروية السيد ابراهيم ايوب
سقط حرف (لا) قبل تزيد ولذلك يجب اضافته .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه الرسوم ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

نتنقل الى الاعفاءات

السيد المقرر

يتلو الاعفاءات .

جدول رقم (٢)

الاعفاءات من رسوم رخص المهن

أ - البنك المركزي وبنك الانماء الصناعي
وبنك الاسكان .

ب - المؤسسات الخيرية والعلمية والدينية والاثنية
والثقافية والصحية والرياضية ، والمسجلة
بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة .

ج - سائقو المركبات واصحاب المركبات المعدة
للإيجار وكتاب الاستدعاءات ولا يشمل
مكاتب السفريات والنقل على اختلاف أنواعها

د - الاشخاص الذين يحصلون على معاشهم
بواسطة حياكة اليد او يتعاملون ببعض
المهن او الاعمال البسيطة في بيوتهم بدون
استخدام عاملات او عمال .

هـ - جميع المستخدمين والمستخدمات في المصالح
الخاصة ومأذون عقود الانكحة الشرعية .

و - البناؤون والنحاتون والحجارون على ان لا
يكون لاي منهم مكتب او محل يعمل فيه .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

بالنسبة للبنسج الذي يعنى بموجبه سائقو
المركبات واصحاب المركبات المعدة للإيجار
ولا يشمل هذا الاعفاء مكاتب السفريات
والنقل على اختلاف أنواعها . اقترح اضافة هذا
هذا الاعفاء . كذلك اريد ان اقترح اضافة فقرة
جديدة بالنسبة لهذا الجدول ، ذكر بالتحقيق
بالتخصص من هم المعفون من قانون رخص المهن ،
وكنا قد عدلنا في مطلع هذا القانون بالنسبة للذين
يدفعون رسوم خدمات المكاتب المهنية لانهم معفون

هكذا من المصالح

ايضاً من هذه الرسوم فيجب ان توضع الفقرة هنا من الذين يدفعون رسوم خدمات المكاتب المهنية كفقرة اضافية .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك

السيد سلمان القضاء

انا اقول بالنسبة للفقرة - أ - البنك المركزي ، وبنك الائماء الصناعي وبنك الاسكان بالطبع هذه مؤسسات عامة ويجب ان تعفى . بفكري ان نضع نص : المؤسسات العامة للدولة معروفة . هناك مؤسسات اخرى بدنها تشملها مثل مؤسسة عالية . ولذلك ضروري اضافة والمؤسسات العامة .

دولة رئيس المجلس
ابو عصام .

السيد محمد علي بدير

انا رأيي عكس رأي الاستاذ سلمان بك تماماً انا اقول لماذا البنك المركزي وبنك الائماء وعاليه لا تدفع خدمات بلدية بينما هي تستعمل الخدمات اكثر من غيرها .

دولة رئيس المجلس
ابو هشام .

السيد احمد الطرافه

السبب ان هذه المؤسسات حكومية . والحكومة هي التي تدفع على الاقل ٦٠٪ او ٧٠٪ من واردات البلديات خارج عمان ، ولذلك هذه المؤسسات محسوبة على الحكومة وعلى الخزينة الدولة ، وبطبيعة الحال ضريبة الدولة هي التي تقوم . لمعنى الأكبر من ميزانيات البلديات .

دولة رئيس المجلس
ست نالله .

السيد نالله الرشدان

بالنسبة للبنائون . استثناء البنائون في الوقت الحاضر لا مبرر له للأسباب التالية :-

أ - أنهم يتقاضون اجوراً عالية جداً تسترعي الانتباه .

ب - البنائون بمزلة تجار قبل ان يكونوا بنائين وهم يمارسون اعمالهم بدون رقابة وبدون نقابة .

ج - أنهم يقومون بالبناء بدون ترخيص وبدون غططات هتلمية وبدون رقابة وبالتالي تتعرض سلامة المواطنين للخطر .

د - أنهم يقومون بالبناء بالارياض للمتعهدين على ارض الدولة او الافراد دون اهتمام للموضوع وتكون عائقاً للتنظيمات لفتح مراكز خدمات وفتح الشوارع او انشاء المدارس في المستقبل .

هـ - وفي المدن لا يتقيدون بالوصفات من حيث التسوية وتسليح البناء على الشكل المطلوب .

والان لابد من انشاء نقابة تضمنهم ويخضعون لها ، وعلى كل فرد ان لا يتعامل الا مع بناء مرخص كما حددته النقابة .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

ياسيدي سبق وان اقترحت قبل ما تفضلت به السيد نالله اقترحت ، بنك الائماء الصناعي والبنك المركزي هذه مؤسسات عامة فاما ان نضع

للمؤسسات العامة كاملة وهذه معرفة في القانون ، او يطرح للتصويت ، فنقول البنك المركزي وبنك الائماء الصناعي والمؤسسات العامة لانه في مؤسسات تدبر مرافق عامة لا يجوز ان تخضع لهذا القانون ، لذلك اقترح اضافة والمؤسسات العامة .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

نقول المؤسسات العامة او ذات النفع العام مثل بنك الاسكان ليس مؤسسة عامة ولكن مؤسسة ذات نفع عام ، فنقول المؤسسات العامة والمؤسسات ذات النفع العام .

دولة رئيس المجلس
اذن يوافق المجلس على هذه الاضافة ؟

دولة رئيس المجلس
وليد بك .

السيد وليد عصفور

انا ارى ان هناك مؤسسات عامه وانما غايتها الربح فاذا كانت غايتها الربح تدفع خدمات البلدية واذا كانت غايتها غير الربح تعفى اما اذا كانت غايتها الربح فعليها ان تدفع مقابل الخدمات .

دولة رئيس المجلس
معالي الوزير .

حالي وزير الشؤون البلدية والقروية السيد ابراهيم ايوب هذه المؤسسات لها قوانينها وتنص على عفاها .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

المؤسسة العامة هي التي تدبر مرافق عام ، فما دام اوردنا نصاً على الاعفاء على المؤسسات كالبنيك المركزي وهو مؤسسة عامة ، ولذلك يجب ان نورد والمؤسسات العامة لتشمل كافة المؤسسات وتبقى النقطة التي اوردتها طاهر بك .

دولة رئيس المجلس
الحاج بدير .

السيد محمد علي بدير

ياسيدي البنك المركزي مؤسسة عامة صحيح لكن بنك الاسكان وبنك الائماء الصناعي ، بالرغم اننا تعطيتها صفة المؤسسة العامة هو البنك بنك مساهم ويساهم فيه افراد ، فهذه غايتها الربح فلماذا يعفى من الخدمات .

دولة رئيس المجلس
معالي المقرر .

السيد المقرر

دولة الرئيس ، اظن ان سبب الاعفاء جاعلاً هو منصوص عليه في قوانينها لذلك الافضل ان نبدأ العبارة وان نقول :- المؤسسات العامة ذات النفع العام التي نصت قوانينها على اعفائها .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

ست نأله

السيد نأله الرشدان

بالنسبة للبناءون ماذا تم بشأنهم .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الرؤوف بك .

السيد عبد الرؤوف الروابده

هناك البناءون وغيرهم ، ولكن هذا النظام

يفرض رسماً .

دولة رئيس المجلس

ما رأي المجلس باقتراح السيدة نأله ؟ هل

يقدم الى الحكومة ؟

علي بك .

السيد علي البشير

بعد سماعنا للقانون والاسباب الموجبة له والموافقة عليه ، لاشك ان هناك اتجاه لدعم دخل

البلديات بأي شكل من الاشكال ، وهذا اتجاه سليم والكل يؤيده وانا اول من يؤيد ايجاد مصادر

دخل للبلديات . ولكنه لابد والامانه تقتضي من كل كل عضو منا ان ننوه ان الاسباب التي ادت الى

رفع مثل هذه الرسوم . فهل هذه الاسباب هي التي جسدت في الاسباب الموجبة لهذا القانون

والملاحظات التي وردت عليه ام ان هناك اسباب اخرى . برأيي المتراضع ان هناك اسباب اخرى ، هذه

الاسباب ان هناك قروض وهبات منحت ودفعت للبلديات ولم يكن هناك رقابة على هذه القروض

وهذه الهبات لكي توجه الى المشاريع الانتاجية ولكون تعني عن فرض الرسوم التي اتفقنا انها

ستؤول على كاهل المواطن ، هذا و ايضاً

يتمشى مع القول والخطاب الذي وجهه جلالة الملك المعظم من ان المجتمع الاردني يجب ان يطلق

الى مجتمع انتاج - السبب الثاني هو زيادة عدد البلديات ، والاخوة رؤساء البلديات ومعالي وزراء

البلديات السابقين يعرفون ان اي بلدية تنشأ خلافاً للتقسيمات الادارية يكون على حساب البلديات

الأخرى وتكون عبئاً على الدولة ، انا لا انشئ بلدية في وحدة ادارية لا يجوز وليس لما مقومات البلدية

عندي (٨٩) بلدية وهذه البلديات كلها تقسم نسباً معينة . برأيي ان مثل هذه الظروف ليست بفعل

المواطن حتى يتحمل المسؤولية ، انها بفعل غير المواطن . ورجاءاً من الحكومة ان لا تتكرر مثل

هذه الأمور زيادة القروض وزيادة عدد البلديات وحتى لا تكون في المستقبل اماناً ظروف قاهرة

وصعبة لا يمكن ان نعالجها بارتفاع الرسوم وفرض الضريبة .

دولة رئيس المجلس

ظاهر بك .

السيد ظاهر حكمت

الاستاذ البشير أشار الى مواقف كثيرة بموضوع البلديات واعتقد الان الظروف غير مناسبة

وهذه الجلسة غير مخصصة لبحثها فاني ارجو ان يخصص وقت محدد لموضوع السياسة البلدية

وقانون البلديات في جلسات قادمة .

دولة رئيس المجلس

اذن الان يوافق المجلس على الاعفاءات بعد التبديلات عليه والسيد المقرر يبيد قراءتها .

السيد المقرر

جدول رقم (٢)

الاعفاءات من رسوم رخص المهن

أ - البنك المركزي وبنك الائتماء الصناعي وبنك الاسكان والمؤسسات العامة ذات النفع العام التي نصت قوانينها على اعفائها .

ب - المؤسسات الخيرية والعلمية والدينية والاثنية والثقافية والرياضية ، والمسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة .

ج - سائقو المركبات واصحاب المركبات المعدة للايجار وكتاب الاستدعاءات ولا يشمل الاعفاء مكاتب السفريات والنقل على اختلاف انواعها .

د - الاشخاص الذين يحصلون على معاشهم بواسطة حياكة اليد او بتعاطي بعض المهن او الاعمال البسيطة في بيوتهم بدون استخدام عاملات او عمال .

هـ - جميع المستخدمين والمستخدات في المصالح المصالح الخاصة ومأذونو وعقود الانكحة الشرعية .

و - البناءون والتحاتون والحجارون على ان يكون لاي منهم مكتب او محل يعمل فيه .

ز - المكلفون بدفع رسوم خدمات المكاتب المهنية .

دولة رئيس المجلس

القانون الان بمجموعه مطروح للتصويت من يوافق عليه ؟

الجميع

موافقون .

وهذا هو نص القانون كما ارسل الى الحكومة .

قانون رخص المهن رقم () لسنة ١٩٧٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزير

وزير الشؤون البلدية والقروية .

البلدية

امانة اي بلدية او مجلس قروي باستثناء امانة العاصمة .

المجلس البلدي

مجلس اي بلدية او لجنة بلدية او المجلس القروي .

رئيس البلدية

رئيس المجلس القروي .

منطقة البلدية

حدود البلدية التنظيمية .

هكذا من الأهل

المهنة	اي صناعة او حرفة او تجارة او اي عمل آخر مما يخضع للرسم او يعفى منه بمقتضى أحكام هذا القانون .
الرخصة	رخصة ممارسة المهنة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون .
المحل	المكان المخصص لممارسة المهنة في منطقة البلدية او خارجها .
الشريك	اي شخص طبيعي او معنوي .
الشركة	اي شركة كما هي معرفة في قانون الشركات المعمول به .
الوكيل	الوكيل التجاري او الوكيل بالعمولة والممثل التجاري سواء كان البيع او العمل لحسابه او لحساب من يمثله .
الوسيط	كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء العقود والمعاملات دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .
المستودع المتصل	مكان تخزين البضائع المتصل بالمحل ولا تجري فيه المعاملات التجارية .
المستودع المنفصل	مكان تخزين البضائع المنفصل عن المحل ولا تجري فيه المعاملات التجارية .
تاجر الجملة	المستورد او التاجر الذي يبيع بالجملة لتجار المفرق .
الالة الميكانيكية	اي آلة تدار بالضغط البخاري او القوة الكهربائية التي تزيد طاقتها عن فاذ واحد .
المركية	الباص او سيارة شحن البضائع وصهاريج النقل والسيارات الثلاثية .
السيارة	سيارة نقل الركاب المرخصة التي لا تزيد حمولتها على ثمانية اشخاص عدا السائق .

المادة ٣ - يتولى محاسب المالية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية لغايات تطبيق أحكام هذا القانون بالنسبة للأماكن التي تقع خارج مناطق البلديات وتوزع حصيلة هذه الرخص على القرى التي ليس بها مجالس بلدية او قروية بقرار من مجلس الوزراء و بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٤ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، يجوز لأي شخص ان يتعاطى اي مهنة في منطقة البلدية او خارجها ما لم يحصل على رخصة بذلك ويدفع الرسم المستحق عليها وفقاً للجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

ب - يعفى من الحصول على الرخصة ومن دفع الرسم جميع الذين يتعاطون المهن المدرجة في الجدول (٢) الملحق بهذا القانون او الذين يخضعون لقانون رسوم خدمات المكاتب المهنية .

- ج - يضع الوزير التعليمات والشروط الخاصة باصدار الرخص بمقتضى أحكام هذا القانون وتنشر في الجريدة الرسمية .
- د - اذا مارس اكثر من شخص واحد كشركة عادية مهنة واحدة في محل واحد تنظم الرخصة باسم الشركة ولا يستوفى اي رسم اضافي بسبب تعدد الاشخاص .
- هـ - لا يجوز تحويل الرخصة الى اي شخص اخر في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .
- المادة ٥ - أ - اذا مارس شخص واحد اكثر من مهنة واحدة في محل واحد فتستوفى الرسم المستحق بالنسبة للمهنة الاعلى رسماً .
- ب - اذا مارس اكثر من شخص مهن مختلفة او متشابهة في محل واحد وذلك على وجه الاستقلال فيستوفى من كل شخص رسم المهنة التي يمارسها .
- ج - يعتبر المستودع المنفصل فرعاً للمحل ويستوفى عنه الرسم المقرر للفرع .
- د - اذا تعاطى شخص مهنة البيع بالجملة وبالمفرق في وقت واحد يحدد الرسم على اساس البيع بالجملة .
- هـ - اذا كان لطالب الرخصة مستودعات او ساحات في مركز عمله لخزن بضاعته فقط فلا يستوفى منه اي رسم اضافي عن تلك المستودعات او الساحات كما لا يستوفى منه رسم اضافي عن مكتب الادارة التابع للمحل المرخص .
- و - يعتبر اي عدد من المحلات المتلاصقة بمثابة محل واحد اذا كانت المحلات مفتوحة على بعضها وتابعة لطالب الرخصة ومخصصة لتعاطي المهنة نفسها .
- ز - اذا كان طالب الرخصة شخصاً خاضعاً لرسم الرخصة عن مهنة يمتنها ويمارس المقاولات او التعهدات التي تختلف بطبيعتها عن مهنته وبالإضافة لها بموجب عقود خاصة تزيد قيمة اي منها على خمسمائة دينار يستوفى منه فرق الرسم اذا كان رسم المقاولات او التعهدات اكثر من رسم المهنة التي يمتنها وتشمل أحكام هذه الفقرة متمهدين اقالم البلديات .
- المادة ٦ - أ - يعمل بالرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وينتهي العمل بها في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة . وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي صدرت فيه خلالها .
- ب - يستوفى رسم الرخصة كاملاً اذا صدرت خلال النصف الاول من السنة ويستوفى نصف ذلك الرسم اذا صدرت في اي وقت من النصف الثاني من السنة .
- المادة ٧ - عند اصدار الرخصة تستوفى عنها الرسوم بمقتضى الجدول (١) الملحق بهذا القانون ووفقاً للقواعد والاسس التالية :

هكذا من الأجل

أ - رسم الفئة الأولى - يستوفى من المكلفين في مناطق بلديات مراكز المحافظات والألوية.
ب - رسم الفئة الثانية - يستوفى من المكلفين في مناطق البلديات والمناطق الأخرى والمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن ينقل أيًا من هذه المناطق أو المناطق الأخرى .

المادة ٨ - أ - يقدم طلب الحصول على الرخصة إلى رئيس البلدية على النموذج المقرر مرفقاً بالمستندات والبيانات المطلوبة وذلك قبل البدء بممارسة المهنة فعلاً . وعلى رئيس البلدية أن يصدر قراراً بالموافقة على الطلب إذا كان مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب .

ب - تحقيقاً لغايات هذه المادة، تعتبر بداية ممارسة المهنة بالنسبة للمعهدي أقلام البلديات من التاريخ المحدد مباشرة تنفيذ التعمد .

ج - إذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة قبل ممارسة المهنة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يستوفى مع رسم الرخصة من المخالف غرامة مالية تعادل (٣٥٪) من رسم الرخصة .

المادة ٩ - أ - تعتبر الرخصة صالحة لتعاطي المهنة في الموقع المحدد في الرخصة ويجوز بموافقة رئيس البلدية نقل المحل إلى موقع آخر لممارسة تلك المهنة فيه على أن يدفع صاحب المحل رسماً مقطوعاً قدره دينار واحد في هذه الحالة .

ب - يحق لأي شخص بموافقة رئيس البلدية تغيير نوع المهنة التي يمارسها في المحل خلال السنة ويشترط في ذلك : -

١ - أن تكون المهنة من المهن المسموح بممارستها في موقع المحل .
٢ - أن يدفع الفرق في الرسم بين المهنتين على الأقل هذا الرسم عن دينارين في أية حالة من الحالات .

المادة ١٠ - أ - تصدر الرخصة لأي مهنة في الأماكن المخصصة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية والشروط والتعليمات التي يحددها الوزير بتنسيب من المجلس البلدي وتنشر بالجريدة الرسمية . وكل مخالفة لما تعرض المخالف لعدم تجديد ترخيصه راغلاً المحل بالأضافة إلى العقوبة المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب - على رئيس البلدية بعد تأمين الخدمات العامة للأماكن المخصصة لممارسة أي مهنة والالتزام مباشرة لممارستها أن يمهّل لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات الأشخاص الذين رخص لهم قبل نفاذ أحكام هذا القانون بممارسة تلك المهنة خلافاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بنقل محلاتهم إلى تلك الأماكن التي تم تأمين الخدمات العامة

لها . وبعد انقضاء مدة الامهال يعتبر أي عمل لم ينقل خلالها غير مرخص ويصدر رئيس البلدية قراراً بإغلاقه . بالأضافة إلى تعرض المخالف للعقوبات المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١١ - أ - إذا غيرت شركة اسمها دون تغيير المهنة التي تمارسها فسيستمر مفعول الرخصة إلى أن تنتهي مدتها .

ب - إذا كانت الرخصة صادرة باسم شخص أو اشخاص وانضم إلى المحل اشخاص آخرون أو انسحب منه بعض الأشخاص فتستمر ممارسة المهنة باسماء الأشخاص اللذين صدرت الرخصة لهم إلى أن تنتهي مدتها .

ج - إذا توفي شخص حصل على رخصة . يجوز لورثته أو لاحدهم ممارسة المهنة وتستمر الرخصة حتى انتهاء مدتها ثم تجدد ضمن أحكام هذا القانون .

المادة ١٢ - أ - يقدم طلب تجديد الرخصة إلى رئيس البلدية أو محاسب المالية على النموذج المقرر خلال شهري كانون الثاني وشباط من السنة وللوزير تمديد هذه المدة لشهر واحد على الأكثر إذا راي ضرورة لذلك .

ب - إذا لم يقدم طلب تجديد الرخصة خلال الفترة المحددة بالفقرة (أ) من هذه المادة وقبل انتهاء مهلة أخرى مددت تلك الفترة إليها يستوفى من طالب التجديد : -

١ - رسم الرخصة كاملاً .
٢ - مبلغ اضافي يعادل (٥٠٪) من رسم الرخصة .

المادة ١٣ - على الشخص الذي يرغب في الحصول على رخصة مهن أن يبرز عند طلب الرخصة أو تجديدها شهادة من الجهات المختصة تضمن أن تلك المهنة تم الترخيص بممارستها وأن طالب الرخصة مسجل في الغرف التجارية أو الصناعية أو المرجع المختص بموجب أحكام القوانين المعمول بها .

المادة ١٤ - إذا فقدت أو تلفت الرخصة ، تصدر رخصة أخرى بدلا عنها بناء على طلب صاحبها مقابل رسم مقطوع قدره دينار واحد ويسري مفعولها للمدة الباقية من السنة المالية المتعلقة بها .

المادة ١٥ - أ - لرئيس البلدية أو محاسب المالية أن يأمر بإجراء تفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لأحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

ب - تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان من المحل وتبرز لأي موظف مفوض بتطبيق أو تنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك موظفي ديوان المحاسبة ولأولئك الموظفين تدقيق الرخصة وطرح أي سؤال أو استيضاح بشأنها على صاحبها .

هكذا من الأجل

المادة ١٦ - تحصل رسوم رخص المهن والفرامات التي تتحقق بموجب هذا القانون بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية او اي تشريع آخر تحصل بموجبه اموال البلدية .

المادة ١٧ - تعفى من رسوم طوابع الواردات جميع الطلبات والشهادات المتعلقة بهذا القانون .

المادة ١٨ - أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على مائة دينار او بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بالعقوبتين معا كل من :-

١ - مارس مهنة في اي محل بدون ترخيص .

٢ - غير موقع المحل الذي حددته الرخصة او غير المهنة التي صدرت بها خلافا لأحكام هذا القانون .

ب - بالاضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يحكم باغلاق المحل الى ان يستكمل المخالف اجراءات الترخيص او يقوم بازالة اسباب المخالفة .

ج - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير او بالحبس مدة اسبوعين او بكليتا العقوبتين كل من :
١ - خالف اي حكم آخر من أحكام هذا القانون او خالف اي شرط من الشروط المشار اليها في الفقرة (ج) من المادة (٤) من هذا القانون .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - يلغى قانون رخص المهن رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان يمبون

جدول رقم (١) رسوم رخص المهن

البند	الفقرة	المهنة	الفترة الأولى فلس دينار	الفترة الثانية فلس دينار
البنوك والمؤسسات المالية				
١ -	١	المركز الرئيسي للبنوك المحلية والاجنبية	٧٥	٤٠٠
	٢	فروع البنوك	٣٠	٢٠٠
	٣	محلات اتسليف والاستثمارات المالية فقط	١٥٠	١٠٠
	٤	محلات بيع الاسهم والسندات المالية	١٥٠	١٠٠
٢ -		الصرافون		
	١	الدرجة الاولى	١٨٥	١٢٥
	٢	الدرجة الثانية	١١٥	٠٧٥
٣ -		شركات التأمين		
	١	المركز الرئيسي	٢٢٥	١٥٠
	٢	الفروع	٠٣٥	٠٣٠
	٣	فروع ووكالات شركات التأمين الاجنبية	٢٢٥	١٥٠
٤ -		الصاغة وياعة المعادن والمجوهرات		
	١	ياعة الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة جملة ومفرق	٠٥٠	٠٣٠
	٢	ياعة الفضة جملة ومفرق	٠٢٥	٠١٥
	٣	مشاغل الصياغة الذهبية والفضية	٠١٥	٠١٠
٥ -		الوسطاء التجاريون والوكلاء ومخلصو البضائع		
	١	وسطاء وسماسرة الخضار والفواكه	٠١٥	٠١٠
	أ	اذا كان الطالب شركة	٠١٥	٠١٠
	ب	اذا كان الطالب فردا	٠١٠	٠١٠

هكذا من الأجل

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الاولى	الفئة الثانية
			فلس دينار	فلس دينار

٢ . وسطاء وسماسرة بيع وشراء الأراضي وتأجير المقار

١٢٥	٠٧٥	أ . اذا كان الطالب شركة
٠٣٥	٠٢٠	ب . اذا كان الطالب فرداً
١٢٥	٠٧٥	٣ . الوكلاء والوسطاء التجاريون
٠٣٥	٠٢٠	أ . اذا كان الطالب شركة
٠٣٥	٠٢٠	ب . اذا كان الطالب فرداً

٤ . المخضون على البضائع

١٥٠	١٠٠	أ . اذا كان الطالب شركة يستوفى ذات الرسم عن كل فرع
٠٣٥	٠٢٠	ب . اذا كان الطالب فرداً

٦ . الاستيراد والتجارة العامة وتشمل الاشخاص والشركات ومستودعات الادوية ويسترفى الرسم على اساس راس المال المسجل في الغرف التجارية وغرفة الصناعة ووزارة التجارة والصناعة ايهما اعل

حسب الفئات التالية

٠٢٥	٠١٥	١ . من دينار الى ٥٠٠٠
٠٥٠	٠٣٠	٢ . من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠ دينار
٠٧٥	٠٥٠	٣ . من ١٠٠٠١ دينار الى ٣٠٠٠٠ دينار
١٠٠	٠٦٠	٤ . من ٣٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠ دينار
١٢٥	٠٧٥	٥ . من ٥٠٠٠١ دينار الى ٧٠٠٠٠ دينار
١٥٠	١٠٠	٦ . من ٧٠٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠٠ دينار
٢٠٠	١٢٥	٧ . من ١٠٠٠٠١ دينار الى ١٥٠٠٠٠ دينار
٢٥٠	١٥٠	٨ . من ١٥٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠٠ دينار
٣٥٠	٢٠٠	٩ . من ٥٠٠٠٠١ دينار فما فوق
٣٥٠	٢٠٠	١٠ . تجارة عامة

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الاولى	الفئة الثانية
			فلس دينار	فلس دينار

المتعهدون

٣٠٠	٢٠٠	١ . الدرجة الاولى
٢٢٥	١٥٠	٢ . الدرجة الثانية
١٥٠	١٠٠	٣ . الدرجة الثالثة
١٢٥	٠٧٥	٤ . الدرجة الرابعة
٠٧٥	٠٥٠	٥ . الدرجة الخامسة
٠٣٥	٠٢٥	٦ . الدرجة السادسة

تجارة البيع بالجملة والمفرق بدون استيراد .

١ . التجارة بالسيارات والمركبات والالات الميكانيكية واطارات السيارات وتجارة الخردة والالات وقطعها واحجار المطاحن والدراجات النارية والاجهزة الطبية ومواد البناء الاولى (كالاسمنت والحديد والخشب) واللوازم الصحية واثاث البيوت والسجاد والتلاجات والشالات والتلفزيونات

٢ . التجارة باجهزة الراديو والصوبات والمدافئ والمراوح والساعات والمصابيح الكهربائية ومركبات الاطفال والنظارات والالات التصوير ولوازم الحدادين والتجارين وبطاريات السيارات وادوات الكهرباء للسيارات ومواد الدهان والزيوت المعدنية وادوات الهندسة والالبسة الجاهزة والمشروبات الروحية والاسلحة والاحذية

٣ . التجارة بمال القبان والاقمشة والنوفوتيه ولوازم الخياطة والادوات المنزلية والبلاستيكية والالات الموسيقية والمواد الكيماوية والزجاج والعلاجات الزراعية ومواد التجميل والكائنات الحية للزينة .

٤ . التجارة بالروائح والزيوت العطرية والزهور الطبيعية والصناعية وشباك الصيد والحبال والخيطن والمضارب والخيام ومخلات بيع الجرائد ومخلات القرطاسية ومخلات بيع المحروقات من غير المضخات .

٥ . التجارة بالنوفوتيه على بسطات او واجهات المحلات

٦ . التجارة بالبقالة والخضار والفواكه والاحوم والالبان والبزورات المحمصة والحطب وغيرها من المواد الاستهلاكية

٢٠	١٠	أ . المناطق التجارية
١٠	٠٥	ب . المناطق السكنية

هكذا من الاجل

فاز من اجل

الفئة الثانية	الفئة الاولى	المهنة	الفقره	البند
فلس دينار	فلس دينار			
٣٥	٥٠	٤ - المطاعم		
٢٠	٣٥	أ - درجة اولى (٥) نجوم		
١٥	٢٥	ب - درجة ثانية (٤) نجوم		
٨	١٢	ج - درجة ثالثة (٣) نجوم		
٥	٨	د - درجة رابعة نجمتان		
٣	٥	هـ - درجة خامسة نجمة واحدة		
		و - غير مصنف		
٢٠	٣٥	٥ - المقاهي		
١٥	٢٥	أ - درجة اولى		
٨	١٢	ب - درجة ثانية		
٥	٨	ج - درجة ثالثة		
٣	٥	د - درجة رابعة		
		هـ - درجة خامسة		
١٠	٢٠	٦ - محلات المرطبات		
٥	١٠	أ - درجة اولى		
٣	٥	ب - درجة ثانية		
		ج - درجة ثالثة		
١٥	٣٠	٧ - محلات الحلويات والمعجنات		
١٠	٢٠	أ - درجة اولى		
٥	١٠	ب - درجة ثانية		
		ج - درجة ثالثة		
١٥	٣٠	٨ - الافران		
١٠	٢٥	أ - الافران الآلية الكهربائية		
٥	١٠	ب - الافران المعدة لتجهيز الخبز والكمك وبيعها		
٥	١٠	ج - الافران المعدة لتجهيز الخبز فقط		
٥	١٠	د - افران التنوز المعد للخبز وبيعه		
٥	١٠	هـ - المحلات المخصصة لبيع الخبز والكمك		

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الأولى	الفئة الثانية
			فلس دينار	فلس دينار
٩ - دور اللهو واماكن التسلية				
أ - صالات اللهو والكباريهات والتياتروات	٧٥	٥٠		
ب- صالات الرقص	٥٠	٣٠		
دور السينما والمسرح				
أ - الدرجة الاولى عن كل مقعد	٢٠٠	١٥٠		
ب- الدرجة الثانية عن كل مقعد	١٥٠	١٠٠		
ج- الدرجة الثالثة عن كل مقعد	١٠٠	٧٥		
١١- محلات البلياردو والبولينغ	٢٠	١٠		
١٢- الحانات	٣٥	٢٠		
١٣- الحمامات التجارية المستقلة (برك السباحة)	١٠	٥		
١٤- محلات ضرب البلياردو	١٠	٥		
١ - المهن الحرة				
أ - فاحصو النظارات سواء كان محل الفحص مستقلا ام لا	٢٠	١٠		
ب- المهن الطبية المساعدة (المختبرات الطبية والكيمائية) وميكانيكو الاسنان	٢٠	١٠		
٢ - مكاتب الديكور والمساحة				
أ - مكاتب الديكور	٣٠			
ب- مكاتب المساحة المرخصة	٢٠	١٠		
ج- يضاعف الرسم على شركات المساحة والديكور				
دور النشر والانياء والاعلانات ومكاتب الخدمات				
أ - اذا كانت شركة تخضع للبند ٦				
ب- دور التوزيع	١٠	٥		
ج- وكالات الانباء	٣٠	١٥		
د- مكاتب الاعلانات والدعاية	٢٠	١٠		
هـ- مكاتب الخدمات ومكاتب الطلبة والملاقات العامة والمعاهد التجارية والترجمة	٢٠			

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الأولى	الفئة الثانية
			فلس دينار	فلس دينار
محلات تصليح الاجهزة الكهربائية ومحلات الحرف الدقيقة				
١ - محلات تصليح اجهزة التلفزيونات والراديو والغسالات الكهربائية للمنازل وغيرها	٣٠	٢٠		
٢ - محلات الزينكوغراف والخطاطين	١٥	١٠		
٣ - محلات الآلات الدقيقة	١٠	٥		
الخياطون				
أ - خياط وتاجر اقمشة (غير مستورد)	٢٠	١٠		
ب- خياط	١٢	٨		
ج- خياط ييجامات وبطلونات وقمصان	٥	٢		
د - خياط الالبسة الغريبة	٤	٢		
المصرون				
أ - المصرون العاديون	١٥	١٠		
ب- مصور الوثائق	٥	٣		
محلات الحلاقة والتجميل واللباقة البدنية				
١ - محلات الحلاقة العامة	٥	٢		
أ - للرجال عن كل كرسي	١٠	٥		
ب- للنساء كوافير عن كل كرسي	٢٠	١٠		
٢ - محلات التجميل واللباقة البدنية	٥	١٠		
٣ - صالون مسح الأحذية				
محلات صنع الاحذية				
١ - صانع احذية وبائع بالفرق لما يصنعه	١٥			
٢ - مصانع احذية (اسكافي)	٢	١		
محلات التجارة والتنجيد				
١ - أ - نجار افرنجي	٢٠	١٠		
ب- نجار عربي	٥	٣		

هكذا من الأفضل

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الاولى	الفئة الثانية
فلس دينار	فلس دينار		فلس دينار	فلس دينار
٢	٢٠	حداد افرنجي	١٠	
٣	٥٥	حداد عربي	٥٣	
٤	٥٥	لحام او كسجين	٥٣	
٥	٥٤	محلات السمكوية وتبييض النحاس (يدويا)	٥٢	
٦	٥٤	محلات التنجيد والدهان ومحلات الحرف اليدوية	٥٢	
٧	١٥	تنجيد ودهان الاثاث وحفر الخشب وبراويز الصور	٥٨	
٨	٥٤	تنجيد الفرشات المنزلية	٥٢	
٩	٥٤	محلات كوي الملابس	٥٢	
١٠	٢٥	محلات غسل وكوي الملابس على البخار	١٥	
١١	٥٤	محلات تصلح الشوادر والحفائب	٥٢	
١٢	٥٤	محلات الطراشة والدهان غير المتعدين	٥٢	
١٣	١٠	تجليد الكتب والمجلات	٥٥	

الصناعات اليدوية والصناعات الخفيفة

١ - محلات فك اجزاء موتورات السيارات والمركبات والالات الميكانيكية على اختلاف انواعها او فك اي جزء منها او من اجسامها او خراطنها واستبدال التالف في تلك الاجزاء واعادة تركيبها وغير ذلك من الاعمال المتعلقة بالسيارات والمركبات والالات الميكانيكية وتستوفي الرسم حسب الترتيب التالي :

أ -	المحلات المدة لصنع او تعديل او تصليح تجليس اجسام السيارات للمركبات ودعنها	٣٠	١٥
ب -	المحلات المدة للفك والتركيب والخراطة	٣٠	١٥
ج -	المحلات المدة للفك والتركيب والتصلح ومحلات تركيب الزجاج السيارات	٢	١٠
د -	المحلات المدة لتنجيد وتصلح فرش السيارات والمركبات الميكانيكية.	٢٠	١٥
هـ -	تصلح الاطارات (البنابر) وتصلح الزميركات والرديرات.	١٠	٥

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الاولى	الفئة الثانية
فلس دينار	فلس دينار		فلس دينار	فلس دينار
٢ - أ -	مضخات بيع وتزويد الوقود والمواد المشتعلة .	٣٠	١٥	
ب -	محلات تشحيم وغسيل السيارات والمركبات .	٢٠	١٥	
ج -	محلات ايواء السيارات والمركبات اذا كانت المساحة لا تزيد عن (٢٥٠) متر مربع .	٢٠	١٠	
د -	محلات ايواء السيارات والمركبات اذا كانت المساحة تزيد عن (٢٥٠) متر مربع .	٤٠	٢٠	
٣ - أ -	معامل البلاط والمزاويكو	٢٠	١٥	
ب -	معامل الطوب .	٢٠	١٠	
ج -	مشاغل التريكو اليدوية .	١٥	١٠	
د -	مشاغل قص وشطف الزجاج	١٥	١٠	
و -	مشاغل الاحذية	١٥	١٠	
ز -	معامل المزاويكو اليدوية .	١٠	٨	

١٩ - المعامل والمصانع ودور القوى الكهربائية

المعامل والمصانع والمطاحن والمتاجر ودور القوى الكهربائية على اختلاف انواعها سواء استعمل في عمليات الانتاج فيها اي افران او كراكات او لم يستعمل ولا يشمل هذا البند المصانع والمشاغل التي خصص لها بند اخر في هذا الجدول ويستوفي الرسم على اساس راس المال المسجل حسب الفئات التالية : -

١ -	من دينار واحد الى ٥٠٠٠ دينار	٣٠	١٥
٢ -	من ٥٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠ دينار	٣٥	٢٠
٣ -	من ١٠٠٠١ دينار الى ٢٠٠٠٠ دينار	٤٥	٢٥
٤ -	من ٢٠٠٠١ دينار الى ٣٠٠٠٠ دينار	٦٠	٣٠
٥ -	من ٣٠٠٠١ دينار الى ٤٠٠٠٠ دينار	٧٥	٥٠
٦ -	من ٤٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠ دينار	١٠٠	٦٠
٧ -	من ٥٠٠٠١ دينار الى ٧٥٠٠٠ دينار	١٢٥	٧٥
٨ -	من ٧٥٠٠١ دينار الى ١٠٠٠٠٠ دينار	١٥٠	١٠٠
٩ -	من ١٠٠٠٠١ دينار الى ١٥٠٠٠٠ دينار	١٧٥	١٢٥

هكذا من المأهول

البند	الفقرة	المهنة	الفئة الاولى	الفئة الثانية
			فلس دينار	فلس دينار
١٠-	من ١٥٠٠٠١ دينار الى ٢٠٠٠٠٠ دينار		٢٠٠	١٥٠
١١-	من ٢٠٠٠٠١ دينار الى ٥٠٠٠٠٠ دينار		٣٥٠	٢٥٠
١٢-	من ٥٠٠٠٠١ دينار الى مليون دينار		٣٥٠	٢٥٠
١٣-	اكثر من مليون		٥٠٠	٣٥٠
١٤-	أ- يدفع الرسم كاملا اذا وجد المصنع ومركز ادارته داخل منطقة البلدية متصلين او متفصلين :			
	ب- يدفع (٩٠٪) من الرسم للبلدية التي يقع المصنع ضمن منطقتها ويدفع (١٠٪) من الرسم للبلدية التي يقع مركز الادارة ضمن منطقتها .			
	ج- اذا وجد اكثر من موقع للمصنع الواحد ضمن منطقة البلدية يدفع رسم اضافي بنسبة (٢٥٪) من الرسم الاساسي عن كل موقع .			

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد الوزني

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

جدول رقم (٢)

الاعفاءات من رسوم رخص المهن

- أ - البنك المركزي وبنك الائتماء الصناعي وبنك الاسكان والمؤسسات العامة ذات النفع العام التي نصت قوانينها على اعفائها .
- ب - المؤسسات الخيرية والعلمية والدينية والاثري والثقافية والصحية والرياضية ، المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة
- ج - سائقو المركبات واصحاب المركبات المعدة للايجار وكتاب الاستدعاءات ولا يشمل الاعفاء مكاتب السفريات والنقل على اختلاف انواعها .
- د - الاشخاص الذين يحصلون على معاشهم بواسطة حياكة اليد او بتعاطي بعض المهن او الاعمال البسيطة في بيوتهم بدون استخدام عاملات او عمال .
- هـ - جميع المستخدمين والمستخدمات في المصالح الخاصة ومأذونو عقود الاتكحة الشرعية .
- و - البناؤون والنحاتون والحجارون على ان لا يكون لاي منهم مكتب او محل يعمل فيه .
- ز - المكلفون بدفع رسوم خدمات المكاتب المهنية .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

هكذا من الأجل